رسائل نادرة

الوقفُ على كَلّا وبلى في القرآن

تأليف

أبي محمّد مكّي بن أبي طالب القيسي

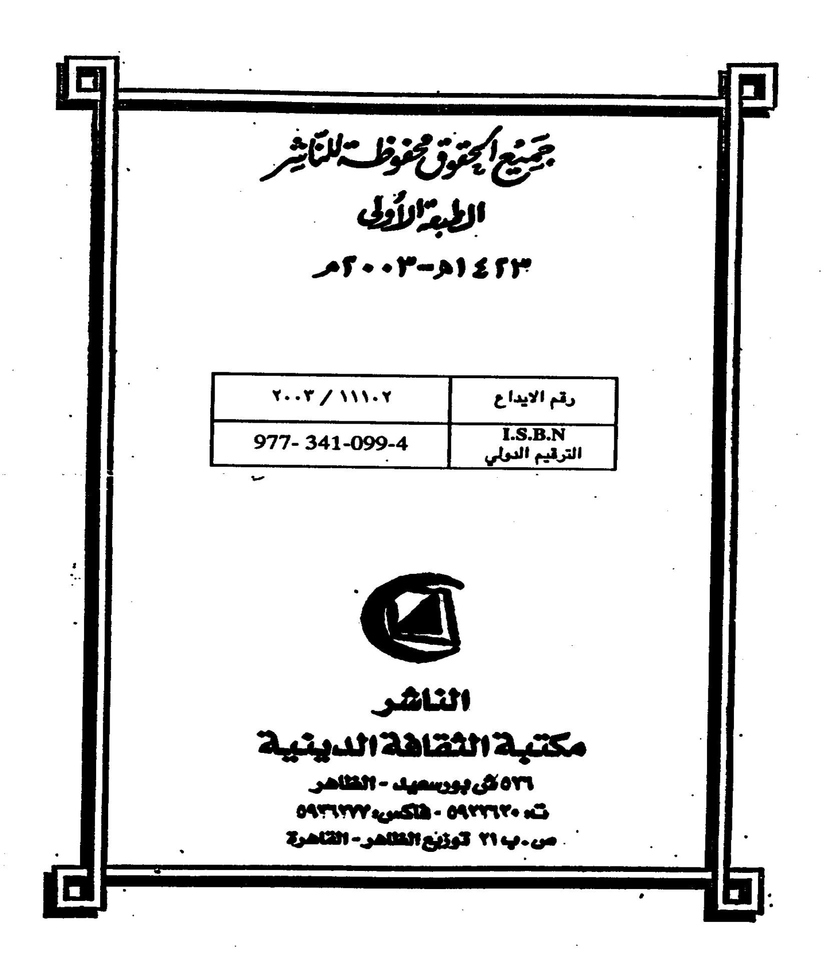
تحقيق

الدكتور حسين نصّار

عميد كلية الآداب - جامعة القاهرة سابقًا

الناشر

مكتبة الثقافة الدينية



جميع الحقوق محفوظة للناشر

الطبعة الأولى

١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م

رقم الايداع	١١١٠٢ / ٢٠٠٣
I.S.B.N الترقيم الدولي	977- 341-099-4

الناشر

مكتبة الثقافة الدينية

٥٢٦ ش بورسعيد - الظاهر

ت: ٥٩٢٢٦٢٠ - فاكس: ٥٩٣٦٢٧٧

ص.ب ٢١ توزيع الظاهر - القاهرة

الوقف على
كلا وبلى في القرآن



بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة

يجمع كل المفكرين على أن لغتنا العربية من أغنى اللغات. ولكن فريقا من بنيها يرون – فيما يرونه بشأنها – أنها عاجزة عن التعبير عن الحديث من العلوم والكشوف والمخترعات. وبهذا الرأى يبينون أنهم يجهلون أن اللغة ليست كائنا مستقلا عن أصحابها ، وإنما هى هم أو هى فكرهم. فإذا فكروا فى شىء واتضح فى أذهانهم، ارتدى لباسا من أصوات لغوية . قد تكون أصواتا من لغتهم القومية ، أو تكون – عند عجزهم أنفسهم – أصواتا من لغة أخرى .

ولغتنا العربية طال بها الزمان ، واتسع المكان ، فأنتجت تراثا ثريا لا يضارعه تراث آخر . وحوى هذا التراث كنوزا من الفنون والعلوم والمعارف المكتملة، وظواهر ومجالات وجوانب يعجز أن يحدها الحصر .

ويتضمن هذا الكتاب أمثلة قليلة من غنى هذا التراث، قمت بدراستها ونشرها فى أوقات متباعدة، ولكنها مازالت تحتفظ بقيمتها، وقدرتها على إغراء القراء القادرين على القيام بأمثالها من الدراسات .

وإلى هؤلاء ، وإلى محبى المعرفة ، أقدم هذه الأعمال .

حسين نصار

بسم الله الرحمن الرحيم

دراسة*

هذه رسالة صغيرة في القراءة والنحو. فقد نشأ النحو العربي على ألسنة القراء، وتحت أبصارهم، إذ كان إحدى الوسائل التي ابتكروها تيسيرا للقراءة، ووقاية للقرآن من تسرب الخطأ إليه. فكان النحاة الأولون من القراء، أمثال أبي الأسود الدؤلي، الذي يُنسب النحو إليه، ونصر بن عاصم، ويحيى بن يعمر، وعبد الله بن أبي إسحاق، وأبي عمرو بن العلاء، وغيرهم.

المؤلف

مؤلف هذه الرسالة من أبناء الجناح الغربي من بلادنا العربية، اتفق كل من كتب عنه على اسمه، وعلى كنية أبيه، فهو مكي بن أبي طالب، ولكنهم حين تعرضوا لاسم هذا الأب تشعبت بهم السبل. فقال أكثرهم: حَمُّوش بن محمد بن مختار. وقال ياقوت مترددا[1]: "واسم أبي طالب محمد ويقال حموش". ويبدو أن الصواب ما نقله الزركلي في الأعلام[2] عن صدور الأفارقة من أن " حموش" تصغير " محمد " عند المغاربة. فلازالت هذه الصيغة تستخدم لتصغير التدليل عند العرب إلى اليوم، نجدها في " فَعُّولة: حمودة " عند عرب مصر، وفي " فَعُّولي: حمودي " عند عرب العراق، وإن كنت لا أستطيع لقلب الدال إلى شين تعليلا. وقد أدى هذا ببعض الكتاب إلى الخطأ، إذ ظنوا محمدا وحموشا رجلين. فسمى أحمد بن يحيى الضبي[3] ومحمد بن فتوح الحميدي[4] المؤلف مكي بن

---

* مجلة كلية الشريعة ببغداد ١٩٦٧.

(١) معجم الأدباء ١٩ : ١٦٧.

(٢) ٨ : ٢١٤.

(٣) بغية الملتمس ٤٥٥.

(٤) جذوة المقتبس ٣٢٩.

محمد بن حموش، غير أن ثانيهما كان يشعر بشيء من القلق في الأمر، فصرح: "كذا أملى علىّ نسبَه بعض الشيوخ من حفظه، ولا أثق بضبطه". وأما قول ابن الجزرى[1] إنه مكى بن أبى طالب بن حيوس، فأرجح أنه من خطأ النساخ. وإذن فالذى أطمئن إليه أنه أبو محمد مكى بن أبى طالب حموش (محمد) بن محمد بن مختار القَيْسى.

وانفرد أبو عمرو الدانى[2] بقوله إن مكيا ولد سنة أربع وخمسين وثلاث مئة. أما بقية المؤرخين فأعلنوا أنه ولد لسبع بقين من شعبان سنة خمس وخمسين وثلاث مئة (٩٦٦ م) عند طلوع الشمس أو قبل طلوعها بقليل. وكان ذلك بالقَيْروان، من بلاد تونس الآن.

ودخل مكى مصر عدة مرات، كان فى بعضها قاصدا إليها للعلم فيها، وكان فى بعضها الآخر مارًا بها فى طريقه إلى الحج، وإن لم يقصر عن طلب العلم فى هذه المرات العابرة أيضا. وقد أدمج ياقوت بعض هذه الزيارات، ولكننا نستطيع أن نتتبعها مفصلة مؤرخة اعتمادا على ابن الجزرى والقفطى وابن خلكان.

كانت الرحلة الأولى إلى مصر، ومكى فى الثالثة عشرة من عمره. فدرس على المؤدبين بالحساب – أى بالمال – فيها، وحفظ القرآن. فعاد إلى القيروان فى سنة ٣٧٤ هـ. ولما استكمل بها علومه، ودرس القراآت، عزم على الحج. فخرج من بلدته فى سنة ٣٧٧ هـ، أو ٣٧٦ على رأى ابن الجزرى. وينفرد ياقوت[3] بتحديد السنة التى عاد فيها إلى القيروان، فيذكر أنها ٣٧٩ هـ. وكانت رحلته الثالثة إلى مصر فى سنة ٣٨٢ هـ ولم يبق فيها غير سنة واحدة، رجع بعدها إلى بلدته، واشتغل فيها بالإقراء إلى سنة ٣٨٧، فرحل إلى المشرق ثانية، وأقام فى مكة إلى آخر سنة ٣٩٠، فأدى الحج أربع مرات متوالية. ثم عزم على العودة

(١) غاية النهاية ٢ : ٣٠٩.

(٢) معجم الأدباء ١٩ : ١٦٧.

(٣) معجم الأدباء ١٩ : ١٦٨.

إلى بلدته، فترك مكة إلى مصر التى حل بها سنة ٣٩١ ثم خلفها إلى القيروان التى بلغها فى سنة ٣٩٢ هـ. ويبدو أنه عرج على الشام، وهو فى طريقه من مكة إلى مصر.

وطلب مكى العلم والقراءة فى مصر، والقيروان، ومكة على أكابر علمائها. فأخذ فى القيروان عن محمد بن أبى زيد وأبى الحسن القابسى، وفى مصر عن أبى الطيب عبد المنعم بن عبيد الله بن غلبون وابنه طاهر وأبى بكر محمد بن على الأُدْفَوى، وقراءة وَرْش عن أبى عدى عبد العزيز بن على؛ وفى مكة عن أحمد بن فراس وأبى القاسم عبد الله السقطى، وغيرهم.

ولم يطل مكى المقام فى موطنه، بل رحل فى العام التالى - أى فى سنة ٣٩٣ هـ - إلى الأندلس، فى عهد العامريين. فجلس للإقراء فى مسجد النخيلة عند باب العطارين. ثم نقله المظفر عبد الملك بن أبى عامر إلى الجامع الزاهر، ولما انصرمت دولة آل عامر، نقله محمد بن هشام المهدى إلى المسجد الخارج بقرطبة، فأقرأ فيه مدة الفتنة كلها. ودأب القاضى يونس بن عبد الله فى هذه الأثناء على استخلافه على الخطابة بالمسجد الجامع. فلما مات القاضى سنة ٤٢٩ هـ، قلده أبو الحسن بن جَهْور الصلاة والخطبة بذلك الجامع.

وبقى فى منصبه هذا إلى أن مات يوم السبت، عند صلاة الفجر، لليلتين خلتا من المحرم سنة سبع وثلاثين وأربعمئة (١٠٤٥ م). وصلى عليه ولده أبو طالب محمد. ودفن ضحوة يوم الأحد فى ربض قرطبة.

وقد درس عليه كثيرون، أشهرهم يحيى بن إبراهيم بن البياز، وموسى بن سليمان اللخمى، وأبو بكر محمد بن المفرج، ومحمد بن أحمد بن مطرف الكنانى وغيرهم.

وأثنى عليه كل من ترجم له. فقال القفطى[1] : " من أهل التبحر فى علوم القرآن والعربية، حسن الفهم، جيد الدين.. وكان خَيِّرا فاضلا، متواضعا

(١) إنباه ٣ : ٣١٣.

متدينا، مشهورا بالصلاح وإجابة الدعوة" وقال ياقوت[1] : " كان إماما عالما بوجوه القراآت، متبحرا فى علوم العربية والقرآن، فقيها، أديبا متفننا، غلبت عليه علوم القرآن، فكان من الراسخين فيها". وقال ابن الجزرى[2] : " إمام علامة، محقق عارف، أستاذ القراءات والمجوِّدين".

وكان – إلى جانب ذلك – شاعرا وسطا، تُنسب إليه قصيدة هاجم فيها الصوفية وبعض معتقداتها، فقال[3] :

قُل لمن يبغى المِرا والجدلا ... فى البراهين وذكر البُدَلا

وحكايات الأحاديث التى ... تورث العجز وتبدى الكسلا

وَيْك، دَعِ الخرافات، ولا ... تكثر المزاح – أخى – والهزلا

هل يجوز الجهل عند العلما ... أم يجوز الحمق عند العُقلا ؟

أين مَن يمشى على الماء ولم ... تَخْشَ منه قدماه البَللا ؟

أو يلتّ الرمل بالماء فإن ... شاء زُبْدا رَدَّه أو عسلا

أو يكون الطير فى جو السما ... فإذا أوْمأ إليه نزلا

أو يحج البيت فى يوم، لقد ... كذب الناقل فيما نقلا

بعد قول الله فى الوحى فلن ... يبلغوه دون جهد وبَلا

هذه الأخبار لا أصل لها ... لا ولا فرع بها متصلا

ألفتْها عصبة صوفية ... تشتهى الأكل وتأبى العملا

من عَدا القرآن والعِلْمَ فقد ... خالف الله وخان الرسلا

أنزل الله كتابا واضحا ... حسبنا لا تَبْغِ عنه حِوَلا

---

(1) معجم الأدباء : ١٩ : ١٦٧.

(2) الغاية ٢ : ٣٠٩.

(3) القفطى: إنباه ٣ : ٣١٩ . الحاشية .

ثـم مـنهاج النـبى المصـطفى ... فـيهِ اللهُ هَدانـا السـبلا

مـا لـنا والخـوض فـى غيرهمـا ... أو بغـير العـلم نـبغى بـدلا؟

يـوم تُجْـزَى كـلُّ نفـس سَـعْيَها ... يـندم المـرء عـلى مـا فعـلا

فالـزموا السـنة لا تبـتدعوا ... واحـذروا الـزيغ وخـافوا الـزللا

فـاز مـن زِيـحَ عـن الـنار إلى ... جـنة الفـردوس خـير مـنزلا

بقصـور فـى العـلا مـن ذهـب ... تجـد الحُـور بهـا والحُلـلا

وبالرغم من ذلك، كان ضعيفا فى الخطابة، كثيرا ما يتلعثم ويتوقف، حتى جلب على نفسه سخرية الساخرين.

المصنفات

كان مكى كثير التصنيف جيده. ذكر ابن الجزرى[1] أن له ثمانين تأليفا. وأعلن الضبى[2] : " رأيت بعض أشياخى قد جمع ذكر أسماء تواليفه فى جزء، وقال: مبلغ تواليفه خمسة وثمانون تأليفا". وأورد القفطى[3] ثبتا بما صنف إلى آخر سنة ٤٢٣ هـ أى قبل وفاته بأربع عشرة سنة، هو أكمل الأثبات.

وعليه أعتمد فيما أذكره من عناوين كتبه، ثم أكمله من المراجع الأخرى[4]، وإن خشيت أن تتكرر بعض الكتب لما تسرب إلى أسمائها من خطأ، جعل بعض الكتاب يظنون الواحد منها اثنين أو أكثر. وهاك ما عثرت عليه من هذه العناوين:

---

(١) غاية النهاية ٢ : ٣٠٩.

(٢) بغية الملتمس ٤٥٥.

(٣) الإنباه ٣ : ٣١٥.

(٤) ابن خلكان ٤ : ٣٦٣ . ياقوت ١٩ : ١٦٩ . ابن الجزرى ٢ : ٣١٠.

١- الإبانة عن معاني القَرَأة (القفطي) أو القراء (ابن خلكان وياقوت) أو القرآت (ابن خير)[1].

٢ - اتفاق القراء - جزء.

٣ - اختصار أحكام القرآن - ٤ أجزاء.

٤ - اختصار الإدغام الكبير - على ألف باء تاء - يريد مرتبا على الألفباء - جزء. وانظر رقم ٢٠، ٤٩، ٦٠، ٧٥.

٥ - اختصار الألفات - جزء .

٦ - اختصار الوقف على كلا وبلى ونعم - جزء . وانظر١٠٢ ، ١٠٥.

٧ - الاختلاف بين أبي عمرو وحمزة - جزء.

٨ - الاختلاف بين قالون وابن عامر - جزء.

٩ - الاختلاف بين قالون وابن كثير - جزء.

١٠ - الاختلاف بين قالون وأبي عمرو - جزء.

١١ - الاختلاف بين قالون وحمزة - جزء.

١٢ - الاختلاف بين قالون وعاصم - جزء

١٣ - الاختلاف بين قالون والكسائي- جزء.

١٤ - اختلاف العلماء في النفس والروح - جزء. وسماه القفطي: بيان اختلاف العلماء..

١٥ - الاختلاف في الذبيح: من هو . ويسميه ابن خير[2] مسألة الذبيح - جزء.

---

(١) الفهرسة ٤١ .

(٢) الفهرسة ٤١ .

١٦ – الاختلاف فى الرسم من " هؤلاء" والحجة لكل فريق – جزء.

١٧ – الاختلاف فى عدد الأعشار– جزء.

١٨ – الاختلاف فى قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ أَوْرَثْنَا ٱلْكِتَٰبَ ٱلَّذِينَ ٱصْطَفَيْنَا ﴿٣٢﴾ ﴾ –[1] جزء.

١٩ – اختلاف القراء فى ياآت الإضافة وفى الزوائد – جزء. انظر رقم ١٠٤.

٢٠ – الإدغام الكبير – ذكره ياقوت وابن خلكان ولم يذكره القفطى، ولكن انظر شرح الإدغام الكبير – وأرقام ٤ ، ٤٩، ٦٠ ، ٧٥ .

٢١ – الاستيفاء فى قوله عز وجل ﴿ إِلَّا مَا شَآءَ رَبُّكَ ﴾ فى هود – جزء.

٢٢ – إسلام الصحابة – مختصر – جزء .

٢٣ – إصلاح ما أغفله ابن مسرة فى قرآت شاذة – جزء.

٢٤ – أصول الظاء فى القرآن والكلام، وذكر مواضعها فى القرآن – جزء.

٢٥ – إعراب القرآن – ذكره ياقوت والسيوطى[2]، وأخشى أن يكون هو المشكل نفسه. انظر رقم ٨٧.

٢٦ – الإمالة. انفرد به ياقوت وذكر أنه ٣ أجزاء.

٢٧ – انتخاب " نظم القرآن للجرجانى" وإصلاح غلطه – ٤ أجزاء.

٢٨ – الانتصاف فيما رده على أبى بكر الأدفوى، وزعم أنه غلط فى كتاب الإبانة – وجعله ياقوت الانتصاف فى الرد على أبى بكر الأدفوى فيما زعم من تغليطه فى كتاب الإمالة – ٣ أجزاء .

---

(١) فاطر ٣٢.

(٢) البغية ٣٩٧.

٢٩ – إيجاب الجزاء على قاتل الصيد فى الحرم خطأ فى مذهب مالك، والحجة على ذلك ، وسماه القفطى شرح إيجاب الجزاء .. جزء.

٣٠ – الإيجاز فى ناسخ القرآن ومنسوخه – جزء.

٣١ – الإيضاح لناسخ القرآن ومنسوخه – ٣ أجزاء.

٣٢ – بيان إعجاز القرآن.

٣٣ – بيان الصغائر والكبائر – جزآن.

٣٤ – بيان العمل فى الحج من أول الإحرام إلى زيارة قبر رسول الله صلى الله عليه وسلم. وأرجح أنه الكتاب المسمى مناسك الحج – جزء . انظر رقم ٧٦، ٨٩.

٣٥ – البيان عن وجوه القراآت السبع – ألفه فى سنة ٤٢٤ هـ.

٣٦ – التبصرة فى القراآت السبع – ألفه فى القيروان سنة ٣٩٢، وهو من أشهر تآليفه – ٥ أجزاء.

٣٧ – التبيان فى اختلاف قالون وورش – جزء.

٣٨ – تحميد القرآن وتهليله وتسبيحه.

٣٩ – التذكرة فى القراآت السبع – كذا سماه ابن خير، وجعله القفطى التذكرة لاختلاف القراء السبعة، وابن خلكان وياقوت: التذكرة فى اختلاف القراء – جزء.

٤٠ – التذكرة لأصول العربية ومعرفة العوامل – جزء.

٤١ – الترغيب فى الصيام – جزء.

٤٢ – الترغيب فى النوافل – جزء.

٤٣ – تسمية الأحزاب – أظن أن الاسم محرف عن قسمة الأحزاب – انظر رقم ٧٨.

٤٤ – تعديل التجزئة بين الأئمة فى شهر رمضان فى قراءة القرآن فى الأشفاع.

٤٥ – تفسير مشكل المعانى والتفسير – ١٥ جزءا.

٤٦ – التنبيه على أصول قراءة نافع بن عبد الرحمن، وذكر الاختلاف عنه – جزآن.

٤٧ – تنزيه الملائكة عن الذنوب، وفضلهم على بنى آدم – جزء.

٤٨ – التهجد فى القرآن – ٤ أجزاء.

٤٩ – الحروف المدغمة – جزآن. انظر أرقام ٤ ، ٢٠ ، ٦٠، ٧٥.

٥٠ – دعاء خاتمة القرآن.

٥١ – دخول حروف الجر بعضها مكان بعض – جزء.

٥٢ – الرد على الأئمة فيما يقع فى الصلاة من الخطأ واللحن فى شهر رمضان وغيره – جزء.

٥٣ – الرسالة إلى أصحاب الأنطاكى فى تصحيح المدّ لوَرش – ذكر القفطى أنه جزآن، وابن خلكان وياقوت أنه ٣ أجزاء . وانظر رقم ١٠٣.

٥٤ – الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة– ٤ أجزاء.

٥٥ – الرياض – مجموع فى ٥ أجزاء.

٥٦ – الزاهى فى اللمع الدالة على مستعملات الإعراب – ٤ أجزاء.

٥٧ – شرح اختلاف العلماء فى الوقف على قوله تعالى: ﴿ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ﴿٧﴾ ﴾ [1]– جزء.

---

(١) آل عمران ٧ .

٥٨ – شرح اختلاف العلماء فى الوقف على قوله تعالى: ﴿ يَدْعُواْ لَمَن ضَرُّهُۥٓ أَقْرَبُ مِن نَّفْعِهِۦ ﴾[1]. جزء.

٥٩ – شرح الاختلاف فى قوله (ما جَعَل الله مِنْ بَحِيرةٍ)[2] – جزء.

٦٠ – شرح الإدغام الكبير فى المخارج – جزء – وانظر رقم ٤، ٢٠، ٤٩، ٧٥.

٦١ – شرح التمام والوقف – ٤ أجزاء.

٦٢ – شرح الراآت على قراءة ورش وغيره – جزء.

٦٣ – شرح رواية الأعشى عن أبى بكر عن عاصم – جزء.

٦٤ – شرح حاجة وحوائج وأصلها – جزء.

٦٥ – شرح العارية والعرية – جزء.

٦٦ – شرح الفرق لحمزة وهشام – جزء.

٦٧ – شرح قوله تعالى : (شَهَادَةُ بَيْنِكُمْ..)[3] الآيات الثلاث – جزء.

٦٨ – شرح قوله تعالى: (فَلَمَّا تَرَاءَى الْجَمْعَان. . .)[4] جزء.

٦٩ – شرح قوله تعالى: (ولَقَدْ ذَرَأْنا لِجَهَنَّم. . .)[5] الآية – جزآن.

٧٠ – شرح قوله تعالى : (وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالإِنْسَ إلاَّ لِيَعْبُدون)[6] – جزء.

---

(١) الحج ١٣ .

(٢) المائدة ١٠٣ .

(٣) المائدة ١٠٦.

(٤) الشعراء ٦١ .

(٥) الأعراف ١٧٩.

(٦) الذاريات ٥٦.

٧١ – شرح مشكل غريب القرآن – ٣ أجزاء – انظر رقم ٧٤ ، ٨٧.

٧٢ – شرح معنى الوقف على (وَلا يَحْزُنْكَ قَوْلُهُمْ..)[1].

٧٣ – علل هجاء المصاحف – جزآن – وانظر ٩٩.

٧٤ – غريب القرآن – انفرد به ابن خير[2]، وانظر مشكل غريب القرآن، وشرحه، رقمى ٧١ ، ٨٦.

٧٥ – فرش الحروف المدغمة – جزآن. وانظر ٤ ، ٢٠، ٤٩، ٦٠.

٧٦ – فرض الحج على من استطاع إليه سبيلا – جزء. وانظر ٣٤ ، ٩١.

٧٧ – فهرسته. انفرد به ابن خير[3].

٧٨ – قسمة الأحزاب – جزء. انظر ٤٣.

٧٩ – قوله تعالى: (مِنْ نِسَائِكُمُ اللاَّتى ...)[4] جزء.

٨٠ – الكشف عن وجوه القراآت السبع وحججها وعللها ومقاييس النحو فيها – ٢٠ جزءا.

٨١ – ما أغفله القاضى منذر ووهم فيه فى كتاب الأحكام – جزءان.

٨٢ – المأثور عن مالك فى أحكام القرآن وتفسيره – ١٠ أجزاء.

٨٣ – المبالغة فى الذكر.

٨٤ – المدخل إلى علم الفرائض – جزء.

٨٥ – مسائل الإخبار بالذى وبالألف واللام.

---

(١) يونس ٦٥.

(٢) الفهرسة ٦٧ .

(٣) الفهرسة ٤٢٩.

(٤) سورة النساء الآية ٢٣ .

٨٦ – مسألة الذبيح – انفرد به ابن خير[1] وانظر ١٥.

٨٧ – مشكل إعراب القرآن – ألفه في بيت المقدس سنة ٣٩١ هـ . انظر ٢٥.

٨٨ – مشكل غريب القرآن – ٣ أجزاء ، ألفها بمكة سنة ٣٨٩ هـ. وانظر ٢٥ ، ٨٧ .

٨٩ – مشكل معاني القرآن – انفرد به ياقوت.

٩٠ – معاني السنين القحطية والأيام – جزء.

٩١ – مناسك الحج – انفرد به ياقوت. وانظر٣٤ ، ٧٦.

٩٢ – منتخب " الحجة في القراآت لأبي علي الفارسي" – ٣٠ جزءا.

٩٣ – منتخب " كتاب الإخوان لابن وكيع " جزآن.

٩٤ – منتقى الجوهر في الدعاء – جزء.

٩٥ – المنتقى في الأخبار – ٤ أجزاء.

٩٦ – منع الوقف على قوله : (إنْ أَرَدْنَا إلاَّ الْحُسْنَى)[2] – جزء.

٩٧ – الموجز في القراآت – ألفه في قرطبة في سنة ٣٩٤ هـ في جزءين.

٩٨ – الموعظة المنبهة – جزء.

٩٩ – هجاء المصاحف – جزآن. وانظر ٧٣ .

١٠٠ – الهداية إلى بلوغ النهاية في معاني القرآن وتفسيره وأنواع علومه – ٧٠ جزءا.

---

(١) الفهرسة ٤١ .

(٢) سورة التوبة، الآية ١٠٧ .

١٠١ – الهداية فى الفقه – انفرد به ياقوت، وأخشى أن يكون هو الكتاب السابق نفسه.

١٠٢ – الهداية فى الوقف على كلا – انظر أرقام ٦ ، ١٠٥.

١٠٣ – وجوه كشف اللبس التى لُبِّس بها أصحاب الأنطاكى فى المدّ لورش – انظر رقم ٥٣.

١٠٤ – الوصول إلى تذكرة " كتاب الأصول لابن السراج" فى النحو – جزء.

١٠٥ – الوقف على كلا وبلى فى القرآن – جزآن. وانظر ٦، ١٠٢.

١٠٦ – اليآت المشددة فى القرآن والكلام – جزء.

الرسالة

تعطينا هذه القائمة ثلاثة عناوين لرسائل ألفها المؤلف فى الموضوع الذى تعالجه هذه الرسالة الصغيرة. والحق أن هذا الموضوع لم يشغل المؤلف وحده، بل شغل كثيرين غيره.

فقد عالج المؤلف فى هذه الرسالة ثلاثة حروف هى كلا، وبلى، ونعم. وإن شئنا الدقة التامة قلنا إنه عالج الحرفين الأولين، واستطرد إلى الثالث فأفاض فيه بعض إفاضة لما له من صلة بسابقه. كما اضطر إلى الاستطراد إلى لا، وأو، وأم، لأن سياق الكلام أدى إليها، وأجبره على التعرض لها.

وكانت هذه الحروف موضع عناية فئات مختلفة من العلماء، مثل النحويين واللغويين والقراء.

كلا

أما " كلا" فقد كان حظها من العناية أكبر من حظ غيرها، حتى لقد عثرت على من يفرد لها رسالة خاصة بها فى شخص اللغوى المشهور أبى الحسين

أحمد بن فارس الرازى، تحت عنوان " مقالة كلا وما جاء منها فى كتاب الله".
وقد قام على تحقيق هذه الرسالة ونشرها العلامة عبد العزيز الميمنى الراجكوتى فى القاهرة سنة ١٣٤٤ هـ بالمطبعة السلفية. وأعلن صاحب تاج العروس أن الإمام أبا بكر بن الأنبارى جمع أقسامها ومواضعها فى باب من كتابه "الوقف والابتداء"، وأن الفيروز آبادى صاحب القاموس المحيط أورد فى كتابه "البصائر" حاصل ما فى كتاب ابن فارس وغيره.

وتناولت المعاجم اللغوية " كلا" فى عدة مواضع. فقد تحدث عنها الزبيدى فى " كلل"، وهو وكل أصحاب المعاجم فى " كلى" وابن منظور والزبيدى فى الحروف التى وضعاها فى آخر معجميهما. وتناولها ابن فارس فى " الصاحبى" أيضا (ص ١٦٢).

وتناولها النحويون بالدراسة أيضا، غير أننا نفرد ابن هشام منهم بالإشارة، إذ جعل لها فصلا فى " مغنى اللبيب" (١: ١٦٠).

ومن أصحاب الدراسات القرآنية، نشير إلى الزركشى الذى تحدث عنها فى كتابه " البرهان فى علوم القرآن" (١: ١٦٩).

وقد تحدث هؤلاء جميعا عن معانى " كلا". فكان أقدم من حاول أن يبين معناها مقاتل بن سليمان. فقد أورد ابن منظور عن أبى داود عن النضر عن الخليل، قال: قال مقاتل: " ما كان فى القرآن من " كلا" فهو رَدّ إلا موضعين". ولم يكشف ابن منظور عن هذين الموضعين اللذين استثناهما الرجل، غير أن الخليل لم يرض عن هذا الاستثناء وأعلن: " أنا أقول: كله رَدّ، يرد شيئا ويثبت آخر".

وذكر الزركشى أن الصفار اتفق مع الخليل فى أن " كلا " للرد، ثم فَصَّل ذلك فقال: إنها تكون إما لردّ ما قبلها، وإما لرد ما بعدها. ومَثَّل للنوع

الأول بقوله تعالى: (يَحْسَبُ أنَّ مَالَه أخلَدَهُ ◌ كَلاَ)[1] وأهمل النوع الثانى فلم يمثل له.

وذكر أيضا أن ابن الحاجب يشترط لورودها بهذا المعنى أن يتقدم ما يستحق الرد، سواء كان من كلام المتكلم على سبيل الحكاية أو الإنكار أو من كلام غيره.

وذكر ابن منظور ما يدل على أن أبا حاتم السجستانى فهم من الرد كونها بمعنى "لا" حين منحها معنيين، كان الرد أحدهما. ويتفق معه فى ذلك ابن برى الذى منحها معنيين أيضا، وقال: وقد تأتى " كلا" بمعنى " لا" كقول الجعدى:

فقلنا لهم: خَلُّوا النساء لأهلها   فقالوا لنا: كلا، فقلنا لهم: بلى

فـ " كلا" هنا بمعنى " لا" بدليل قوله: فقلنا لهم بلى،و " بلى" لا تأتى إلا بعد نفى... ".

ولكن الكسائى كان أدق منهما فى فهم رأى الخليل الذى ينص على النفى والإثبات. نقل ابن منظور عن الأزهرى عن الفراء: قال الكسائى : " لا" تنفى و " كلا " تنفى شيئا وتوجب شيئا غيره. من ذلك قولك للرجل قال لك: أكلت شيئا؟ فقلت: لا ؛ ويقول الآخر: أكلت تمرا؟ فتقول أنت: كلا، أردت أكلت عسلا لا تمرا".

واتفق المؤلف والزركشى أن " كلا" – عندما تكون بهذا المعنى – تدخل على جملة محذوفة، فيها نفى لما قبلها، والتقدير ليس الأمر كذلك.

ثم اتفق نحاة البصرة – الذين ذكر ابن منظور سيبويه والأخفش والزجاج منهم، وأضاف إليهم المؤلف الزركشى وابن هشام، والزبيدى الخليل والمبرد – أن " كلا" للردع والزجر، أو كما قال ابن الأثير: الردع والتنبيه والزجر. وأعلنوا أنها لا معنى لها سوى هذا. وشرح الجوهرى هذا المعنى فقال: معناها انْتَهِ لا

(١) سورة الهمزة ، الآية ٣ – ٤.

تفعل، كقوله عز وجل: (أَيَطْمَعُ كُلُّ امْرِئٍ مِّنْهُمْ أَنْ يُدْخَلَ جَنَّةَ نَعِيمٍ)[1] أى لا يطمع فى ذلك" . وفرق ابن الأثير بينها وبين " لا" فى هذا المعنى فقال : "إلا أنها آكَدُ فى النفى والردع من " لا" لزيادة الكاف".

واعترض كثيرون على تعميم البصريين معنى واحدا للكلمة، وأعلنوا أن معنى الردع والزجر ليس مستمرا فيها. وأورد ابن هشام (والسيوطى والزبيدى عنه) الأدلة التى تؤيد هؤلاء المعترضين، فقال: " لا يظهرمعنى الزجر فى " كلا " المسبوقة بنحو (فى أىِّ صُورةٍ مَّا شَاءَ رَكَّبَكَ)[2] (يَوْمَ يَقُومُ النَّاسُ لِربِّ الْعَالَمين)[3] (ثُمَّ إنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ)[4] وقولهم: انتهِ عن ترك الإيمان بالتصوير فى أى صورة ما شاء الله، وبالبعث، وعن العجلة بالقرآن، تعسُّف، إذ لم يتقدم فى الأولين حكاية نفى ذلك عن أحد، ولطول الفصل فى الثالثة بين " كلا" وذكر العجلة. وأيضا فإن أول ما نزل خمس آيات من أول سورة العلق، ثم نزل (كَلاَّ إنَّ الإنْسَانَ لَيَطْغَى) فجاء فى " افتتاح الكلام ".

ثم اختلف هؤلاء المعترضون فيما بينهم، فى تعيين المعنى الآخر الذى يضيفونه إلى الردع والزجر، وانقسموا إلى ثلاث فرق. فقال الكسائى: تكون بمعنى " حقا" . وذكر المؤلف والزركشى أنها تكون حينئذ فى موضع المصدر، ويكون موضعها نصبا، والعامل محذوف، والتقدير أحق ذلك حقا. ووافقه أصحاب المعاجم، ونقل ابن منظور عن ابن الأنبارى أن المفسرين وافقوه أيضا. ومثَّل الجوهرى لهذا المعنى بقوله تعالى: (كَلاَّ لَئِن لَّمْ يَنْتَهِ لَنَسْفَعاً بالنَّاصِيَة)[5] وخلط الزركشى بين " كلا" بهذا المعنى وبينها صلة لليمين، فقال: "وتكون

---

(١) سورة المعارج ، الآية ٣٨.

(٢) سورة الانفطار ، الآية ٨ .

(٣) سورة المطففين ، الآية ٨.

(٤) سورة القيامة ، الآية ١٩.

(٥) سورة العلق ، الآية ١٥.

بمعنى " حقا" صلة لليمين، كقوله : (كلا والقمر)"، وإن كانت بقية الأمثلة التى أوردها لا تؤيد قوله.

وذكر ابن هشام والسيوطى والزبيدى أن النضر بن شميل والفراء ومن وافقهما قالوا: تكون حرف جواب بمنزلة " أى" و " نعم" وحملوا عليه قوله تعالى: (كلا والقمر)[1] فمعناها عندهم أى والقمر. ولم يذكر المؤلف والزركشى هذا القول.

وقال أبو حاتم السجستانى: تكون بمعنى " ألا" الاستفتاحية. واستدل على ذلك بآيات وأمثال وأشعار، أورد مجموعة منها، عَقَّبَ عليها بأقوال لابن الأنبارى ترفض رأى أبى حاتم فيها. ونقل السيوطى عن أبى حيان أن أحدا لم يسبق أبا حاتم إلى هذا المعنى لـ " كلا" وأن جماعة تابعته فيه منهم الزجاج، الذى نقلنا آنفا أنه من أنصار الرأى البصرى.

واختار ابن هشام قول أبى حاتم، محتجا بأنه " أكثر اطرادا، فإن قول النضر لا يتأتى فى آيتى المؤمنين والشعراء، وقول الكسائى لا يتأتى فى نحو (كَلاَّ إنَّ كتاب الفُجَّار)[2] و (كَلاَّ إنَّهُمْ عَنْ رَبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَمَحْجُوبُونَ)[3] لأن " إنَّ" تكسر بعد " ألا" الاستفتاحية، ولا تكسر بعد " حقا" ولا بعد ما كان بمعناها، ولأن تفسير حرف بحرف أولى من تفسير حرف باسم".

واختار المؤلف والزركشى دلالتها على معان ثلاثة: لا، وحقا، وألا، وأنها فى بعض المواضع يتعين أن تدل على معنى واحد، ويمكن فى بعضها الآخر أن تدل على أكثر من معنى.

وأورد أحمد بن فارس الأقوال المختلفة فى معنى كلا، فكشف عن وجود خمسة آراء: قال أولها إنها تأتى لمعنيين هما الرد والاستئناف، وثانيها بمعنى

---

(١) سورة المدثر ، الآية ٣٢.

(٢) سورة المطففين، الآية ٧.

(٣) سورة المطففين، الآية ١٥.

التكذيب، وثالثها بمعنى حقا، ورابعها بمعنى الرد والإبطال لما قبلها من الخبر، وخامسها لنفى شيء وإيجاب غيره. ولكنه رفض هذه الآراء وأعلن أن الأقرب أنها على أربعة أوجه، هى الرد، والردع، وصلة اليمين (وافتتاح الكلام) وتحقيق ما بعدها من الأخبار. وفى ختام حديثه عنها صرح بوجود وجهين فقط من هذه الوجوه الأربعة، إذ إن الرد والردع متقاربان، وصلة اليمين والتحقيق متقاربان.

وتحدثت المراجع عن حقيقة " كلا" وأصلها. فاتفقت كلها على قول سيبويه إنها حرف. ولكن ابن هشام استنبط من قول مكى - اتباعا لرأى الكسائى - أنها وقعت موقع مصدر بمعنى " حقا" أنها اسم. وعارض ذلك قائلا: " وأما قول مكى: إن " كلا" على رأى الكسائى - اسم إذا كانت بمعنى " حقا" فبعيد، لأن اشتراك اللفظ بين الاسمية والحرفية قليل، ومخالف للأصل، ومُحْوِج لكلف دعوى علة لبنائها وإلا فلِمَ لا نُوِّنتْ" ونقل السيوطى عنه هذا الاعتراض.

وذكر ابن هشام أن بعضهم نون " كلا" وأن النحويين أتوا بعدة تأويلات لهذا التنوين، وتلقف السيوطى والزبيدى أقواله مختصرين لها. قال ابن هشام: "قرىء (كلا سيَكْفُرُونَ بعِبادَتِهِمْ)[1] بالتنوين: إما على أنه مصدر كَلَّ: إذا أعيا، كَلُّوا فى دعواهم وانقطعوا، أو من الكَلّ - وهو الثقل - أى حملوا كلا. وجوز الزمخشرى كونه حرف الردع، ونُوِّن كما فى (سَلاسِلاً)[2] [ورُدَّ] بأنه اسم أصله التنوين فرُجع به إلى أصله للتناسب، أو على لغة من يصرف ما لا ينصرف مطلقا أو بشرط كونه مَفاعل أو مَفاعيل. وليس التوجيه منحصرا عند الزمخشر ى فى ذلك، بل جُوِّز كون التنوين بدلا من حرف الإطلاق المزيد فى

(١) سورة مريم ، الآية ٨٢.

(٢) سورة الإنسان ، الآية ٤.

رأس الآية ثم إنه وُصِل بنيَّة الوقف، وجُزم بهذا الوجه في (قَوارِيرا)[1] وفي قراءة بعضهم (وَاللَّيْلِ إذا يَسْرٍ)[2] بالتنوين. وهذه القراءة صحيحة لتأويله في "كلا" إذ الفعل ليس أصله التنوين".

وذكر المؤلف وبقية المراجع أن ثعلبا يرى أن " كلا" مركبة من كاف التشبيه و " لا" النافية. وأورد ابن فارس أنه استدل على هذا الرأى بقول العرب إذا قَلَّت شيئا: هو كَلا ولا، قال ذو الرمة:

أصَاب خَصاصَة فبَدا كَليلا   كَلا، وانغل سائرُه انغلالا

وأعلن ابن هشام (والسيوطى والزبيدى نقلا عنه) أنه علل تشديد اللام بتقوية المعنى، ودفع توهم بقاء معنى الكلمتين، وابن فارس بطلب التخفيف. واقتصر المؤلف على أن ذلك كان لإخراج الكاف عن الدلالة على التشبيه. ورفض ابن فارس رأى ثعلب لأنه غير محفوظ عن القدماء،وأنه لا يؤيده دليل وأن المعنى يأباه.

وأعلن غير ثعلب أنها برمتها حرف بسيط لا تركيب فيه. أورد ذلك ابن فارس، وابن هشام، ومن ينقل عنه.

ونقل ابن منظور والزبيدى عن أبى زيد الأنصارى أن العرب تشتق منها، قال: سمعت العرب تقول: كَلاكَ والله، وبَلاكَ والله، في معنى كلا والله وبلى والله. وعَقَّب الأزهرى على هذا القول بأن الكاف فيهما لا موضع لها من الإعراب. ولم يتعرض المؤلف لشىء من ذلك.

كذلك لم يتعرض لنقيضها الذى تحدث عنه ابن فارس، والزركشى نقلا عنه. قال أولهما: " كلا رد وإبطال لما قبله من الخبر، كما أن (كذلك) تحقيق وإثبات لما قبله من الخبر" . وقال ثانيهما: " فقال بعض أهل العلم: إن " ذلك"

---

(١) سورة الإنسان ، الآية ١٥ ، ١٦.

(٢) سورة الفجر ، الآية ٤.

و " هـذا " نقيضـان لـ " لا " وإن " كذلـك " نقـيض " كـلا" .. وقولـه جـل ثـناؤه (ذَٰلِكَ وَلَوْ يَشَاءُ اللَّهُ لَانتَصَرَ مِنْهُمْ)[1] عـلى معـنى كمـا قلنا وكمـا فعلـنا ؛ ومـثله ﴿ هَٰذَا ۚ وَإِنَّ لِلطَّاغِينَ لَشَرَّ مَآبٍ ﴾[2] بمعــنى هــذا كمــا قلــنا وإن للطــاغين لشر مـآب.. ويـدل عـلى هـذا المعنى دخـول الـواو بعـد قولـه : ذلـك، وهــذا ، لأن مــا بعــد الــواو يكــون منســوقا عــلى مــا قـبله بهــا وإن كــان مضــمرا. وقــال جــل ثــناؤه ﴿ وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ جُمْلَةً وَاحِدَةً ﴾ [3]ثـم قـال ﴿كَذَٰلِكَ﴾ أى كذلـك فعلـناه ونفعلـه مـن التـنزيل، ومـثله فى القرآن كثير".

وتـناول المؤلـف وبقـية المـراجع الوقـف علـيها. فذكـر ابـن هشـام أن البصـريين يجـيزون الوقـف علـيها أبـدا والابـتداء بمـا بعدهـا ، لدلالـتها عـلى الزجـر والـردع عـندهم. وذكـر ابـن هشـام وجماعـته أيضـا أن المعترضـين علـيهم يجـيزون الوقـف دونهـا والابـتداء بهـا. ونقـل ابـن مـنظـور عـن ابـن الأنـبارى عـن الفـراء أن " كـلا" عـنده صـلة فـلا يوقـف علـيها. ونقـل مـثله عـن ثعلـب، الـذى قـال: لا يوقـف عـلى "كـلا" فـى جمـيع القـرآن لأنهـا جـواب والفـائدة تقـع فـيما بعدهـا. وهـذا الرأى أورده المؤلف أيضا.

والقـاعدة العامـة عـن ابـن هشـام والزبـيدى أن الموضـع إذا صـلح للـردع ولغـيره جـاز الوقـف علـيها والابـتداء بهـا عـلى اخـتلاف الـتقديرين، والأرجـح حمـلها عـلى الـردع لأنــه الغـالـب فـيها، وذلـك نحـو ﴿ أَطَّلَعَ الْغَيْبَ أَمِ اتَّخَذَ عِندَ الرَّحْمَٰنِ عَهْدًا كَلَّا ۚ سَنَكْتُبُ مَا يَقُولُ ﴾.[4]

---

(١) سورة محمد ، الآية ٤ .

(٢) سورة ص ، الآية ٥٥.

(٣) سورة الفرقان ، الآية ٣٢.

(٤) سورة مريم ، الآية ٧٨ — ٧٩.

ولم يتعرض ابن فارس للوقف إلا فى كلا بمعنى الرد، فصرح أنها يجوز الوقف عليها لأن المعنى تم عندها. وأورد عدة أمثلة عليها من القرآن والشعر.

وأوجز الزركشى موقف القراء من الوقف على " كلا" . فذكر أنهم ينقسمون إلى الفئات التالية:

١ - فئة تقف عليها أينما كانت، ومعناها الغالب عندها الزجر. وقد ذكر المؤلف هذه الفئة غير أنه أبان أنها ترى أن لها أكثر من معنى واحد. فإذا كان قبلها ما يُرَدّ ويُنْكَر كان معناها الزجر، وإذا كان قبلها ما لا يرد كان معناها "حقا".

٢ - وفئة تقف دونها أينما وقعت، وتبتدئ بها، ومعناها الغالب عندها الزجر. ولم يذكر المؤلف هذه الفئة.

٣ - وفئة تقف دونها أينما وقعت، وتبتدئ بها، ومعناها الغالب عندها "حقا" . وتقترب هذه الفئة من أول فئة ذكرها المؤلف، غير أنه ذكر أنها تذهب إلى أن " كلا" افتتاح كلام، أى معناها عندها " ألا".

٤ - وفئة تنظر إلى معناها، فإذا دلت على الردع وقفت عليها، وإذا دلت على التحقيق (حقا) ابتدأت بها. ووافق الزركشى على هذا الرأى. ولم يذكر المؤلف هذا الرأى، بل يدل كلامه على أنه جزء من رأى.

والتقسيم عند المؤلف خماسى. فالفئة الأولى تقف دونها أينما وقعت، وتبتدئ بها، إذ تعدها افتتاح كلام بمعنى " ألا".

والفئة الثانية لا تقف عليها ولا تبتدئ بها، لأنها جواب. فالكلام متصل قبلها وبعدها. وأولئك هم ثعلب وأنصاره.

والفئة الثالثة تتألف من نصير بن يوسف وأتباعه، وتقف عليها إذا كانت رأس آية. ويبدو أنها لا تنسب لها معنى خاصا، بل تقف عليها بغض النظر عن معناها.

والفئة الرابعة تقف عليها أينما وقعت. فإذا كان قبلها ما يرد كان معناها الردع، وإذا كان قبلها ما لا يرد كان معناها " حقا".

والفئة الأخيرة تنظر إلى معناها. فتقف عليها إذا كان ما قبلها يُرَدّ. وتبتدئ بها إذا كان ما قبلها لا يرد. وتصل ما قبلها بما بعدها، ولا تقف عليها ولا على ما قبلها إذا لم يكن قبلها كلام تام. واختار المؤلف هذا الرأى الأخير. ولم أجد هذا التفصيل الكامل عند أحد غير المؤلف من الكتاب.

ولم يقف جهد المؤلف عند هذا، بل خلص من تتبع الآيات التى وردت فيها " كلا" ودراستها إلى التقسيم التالى للآيات:

١ - مجموعة يحسن الوقف على " كلا" فيها، مع دلالتها على معنى، كما يحسن الابتداء بها، مع دلالتها على معنى آخر.

٢ - مجموعة لا يحسن الوقف على " كلا" فيها وإنما يحسن الابتداء بها.

٣ - مجموعة لا يحسن الوقف على " كلا" فيها ولا الابتداء بها.

٤ - مجموعة لا يحسن الابتداء بـ " كلا" فيها ولكن يحسن الوقف عليها. وعَدَّد الآيات التى تنطوى تحت كل من هذه المجموعات.

واتفقت المراجع أن " كلا" لم ترد إلا فى الآيات المكية وحدها، لأن عتو المشركين وتجبرهم كانا بها. واتفق أكثرها أنها وردت فى ٣٣ موضعا، كلها فى النصف الأخير من المصحف ، واتفق المؤلف والزركشى أن هذه المواضع فى ١٥ سورة فقط.

ويتضح من هذا أن المؤلف خاض فى جميع الأمور التى خاضت فيها المراجع، وأنه حوى أكثر الجوانب فلم يفلت من بين يديه غير القليل النادر من الأمور الاشتقاقية التى عنيت بها المعاجم، وبعض الفئات التى تحدث عنها الزركشى فى الوقف، وإن كان تقسيم المؤلف فى هذه الناحية أشمل وأدق وأوضح أسسا.

ويتضح أيضا أن المؤلف انفرد بأمور لم نجدها عند غيره من الدارسين مما يدل على إحاطته بكل مسائل "كلا". وقد اعتمد الزركشى على المؤلف فى بعض القضايا التى وفاها حقها. ورجع إليه ابن هشام، ورد على بعض آرائه، كما رأينا فى المغنى، وفى الكتابين اللذين اعتمدا عليه: الإتقان والتاج. ويتضح أيضا أن المؤلف اتبع ترتيب المصحف وعالج الآيات على أساسه، فخالف فى ذلك ابن فارس الذى قسم علاجه للآيات ٤ أقسام بحسب معانى كلا فيها.

ولست آخذ عليه فى مسائل " كلا" غير إهماله - عند إيراده لمعانيها - رأى ثعلب وأنصاره القائلين بأنها حرف إيجاب، وإن كان قد أشار إليه فى الكلام على الوقف، وكان واجبا عليه أن يورده فى هذا الموضع ، ولو خالفه.

بلى

عنى مكى والمؤلفون الذين ذكرتهم عناية كبيرة بالحرف الثانى " بلى". فتحدث عنها أحمد بن فارس في الصاحبى ١٤٥، والزركشى فى البرهان ٤ : ٢٦١ - ٢٦٥، وابن هشام فى المغنى ١: ١٠٤ والسيوطى فى الإتقان ١: ١٦٠، إلى جانب أصحاب المعاجم اللغوية.

ولم يحاول أن يعطيها تعريفا مجردا غير الجوهرى وابن هشام. فقال أولهما: " بلى جواب للتحقيق توجب ما يقال لك لأنها ترك للنفى". وطبيعى أن ابن منظور والزبيدى نقلا هذا القول فى معجميهما فيما نقلا من الجوهرى. وقال الثانى: " حرف جواب". أما غيرهما فعمد إلى إبانة مواضعها من الكلام، والفروق بينها وبين الحروف التى تشاكلها وقد تلتبس معها، واعتقدوا أن ذلك وسيلة للدلالة على معناها.

وفى هذا المجال، ذكر المؤلف أن " بلى" تأتى فى موضعين:

١ - أن يقع قبلها نفى، فتأتي هى رَدًا له، سواء كان هذا النفى خبريا أو طلبيا، مثل قوله تعالى: (مَاكُنَّا نَعْمَلُ مِن سُوءٍ بَلَى)[1] أى بلى عملتم السوء. وأورد هذا القول أيضا ابن فارس، والراغب الأصفهاني - الذى نقله الزبيدى عنه - وابن منظور، والزركشى والسيوطى، بل اعتمد الأخيران على الآيات التى اعتمد مكى عليها. ولكن أحدا من هؤلاء لم يفصل النفى إلى خبرى وطلبى.

وبالرغم من ذلك نجد عند الزركشى إضافات غير موجودة عند غيره. فقد نبّه على أن الجواب بـ " بلى" على النفى هو الأصل. فإذا لم يتقدمها نفى فى اللفظ، كان مقدّرا، كما فى قوله تعالى: (بَلَى قَدْ جَاءَتْكَ)[2] فلا نفى فى اللفظ قبلها. ولكن معنى قوله قبلها (لَوْ أنَّ اللهَ هَدَانِي) ما هدانى الله، ولذلك رد عليه بالحرف " بلى.." لأن مجئ الآيات من أعظم الهدايات. وقد أشار المؤلف إلى ذلك في دراسته للآيات، ولكنه لم يشر إليه فى دراسته لمواضع " بلى".

ونبه الزركشى على أن النحويين أطلقوا كونها جوابا للنفى، غير ابن عطية الذى قال: " حقها أن تجىء بعد نفى عليه تقرير". وعقب الزركشى على هذا الرأى بأن هذا القيد لم يذكره غيره.

٢ - أن يقع استفهام داخل على نفى، فتأتى هى إيجابا وتصديقا، مثل قوله تعالى: (أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى)[3] أى بلى أنت ربنا. ونجد هذا القول عند كل من كتب عن " بلى" ما عدا ابن فارس والجوهرى اللذين لم يتحدثا عن مواضعها.

ولكننا نجد عند كثيرين منهم تفصيلا لا نجده عند المؤلف. فقد قسم الزركشى الاستفهام إلى حقيقى كقوله تعالى : (أَمْ يحْسَبُونَ أَنَا لاَ نَسْمَعُ سِرَّهُمْ

(١) سورة النحل ، الآية ٢٨.

(٢) سورة الزمر ، الآيات ٥٧ - ٥٩.

(٣) سورة الأعراف ، الآية ١٧٢.

ونجواهم بَلَى)[1] وإلى مجازى كقوله تعالى: (ألست بربكم قالوا بلى) لأن الاستفهام هنا للتقدير. ولم يكتف ابن هشام بهذه القسمة بل أضاف إليها قسما ثالثا، هو التوبيخى. واتفق ابن هشام مع الزركشى فى أن الآية الأخيرة من الاستفهام التقريرى. وخالفه فى آية سماع السر والنجوى فجعلها من الاستفهام التوبيخى. ومثَّل الاستفهام الحقيقى بقول السائل: أليس زيد القائم؟ فتقول: بلى. ونقل السيوطى كل هذا عن ابن هشام.

واتفق الرجلان فى كون بلى إيجابا لجميع الأنواع المذكورة من الاستفهام. وأوردا قول ابن عباس تعقيبا على الآية الأخيرة: " لو قالوا: نعم، لكفروا". ووجهه أن " نعم" تصديق لما بعد الهمزة: نفيا كان أو إثباتا.

وأوردا كون السهيلى وغيره نازعوا فى المحكى عن ابن عباس، وأعلنوا أن الاستفهام التقريرى إثبات قطعا، وحينئذ فهلا أجيب بما أجيب به الإيجاب، أى "نعم" عند التصديق له، فإن قولك: ألم أعطك درهما، بمنزلة قولك: أعطيتك.

وأعلن الزركشى أن الجواب على اعتراض السهيلى من أوجه، غير أنه اقتصر على واحد منها، هو رأى الصفار. قال: إن المقرِّر قد يوافقه المقرَّر فيما يدعيه وقد لا. فلو قيل فى جواب: ألم أعطك، " نعم" لم يُدْرَ: هل أراد: نعم لم تعطنى، فيكون مخالفا للمقرر، أو نعم أعطيتنى، فيكون موافقا، فلما كان يلتبس أجابوه على اللفظ، ولم يلتفتوا إلى المعنى".

وكان رد ابن هشام - والسيوطى نقلا عنه - عليه من وجهين، قال: "ويشكل عليهم أن " بلى" لا يجاب بها على الإيجاب، وذلك متفق عليه. ولكن وقع فى كتب الحديث ما يقتضى أنها يجاب بها الاستفهام. ففى صحيح البخارى فى كتاب الإيمان أنه عليه الصلاة والسلام قال لأصحابه: أترضون أن

---

(١) سورة الزخرف، الآية ٨٠.

تكونوا ربع الجنة؟ قالوا: بلى.. وليس لهؤلاء أن يحتجوا بذلك، فلا يتخرج عليه التنزيل، واعلم أن تسمية الاستفهام في الآية تقريرا عبارة جماعة، ومرادهم أنه تقرير بما بعد النفي".

ونقل ابن منظور والزبيدى عن الأزهرى تعليلا لاختصاص " بلى" بالنفى، قالا: " التهذيب: وإنما صارت " بلى" تتصل بالجحد لأنها رجوع عن الجحد إلى التحقيق فهى بمنزلة " بل" ، و " بل" سبيلها أن تأتى بعد الجحد كقولك: ما قام أخوك بل أبوك".

ونقل الزبيدى عن الراغب الأصفهانى محاولة للتفرقة بين " بلى" و " نعم"، فقال " نعم" يقال فى الاستفهام نحو فَهَلْ وَجَدْتُم مَّا وَعَدَ رَبُّكُمْ قَالُوا نَعَم[1] ولا يقال هنا: بلى. فإذا قيل: ما عندى شيء. فقلت: بلى، فهو رد لكلامه. فإذا قلت : نعم، فإقرار منك.

أما المؤلف فكان الوحيد الذى أفاض فى هذا الجانب، وكشف عن كل الفروق بينهما، وأورد أقوال البصريين والكوفيين فيها. ونستطيع أن نجمل ما أورد فى أن " نعم" و " بلى" ضدان، فإذا كانت " بلى" ردا لما قبلها كانت "نعم" – إذا وقعت موقعها – تصديقا له، وإذا كانت " بلى" تصديقا لما قبلها كانت " نعم" إن وقعت موقعها – ردا له؛ وفى أن " بل " تختص بالدخول على النفى، ولا تختص " نعم" بل تدخل عليه وعلى الكلام الموجب.

وتناول الكتّاب حقيقة "بلى" وأصلها. وكان أقدم من فعل ذلك سيبويه، الذى نقل أقواله الجوهرى وابن منظور والزبيدى: " ليس" "بلى" و " نعم " اسمين. وصرح المؤلف والزبيدى نقلا عنه – حرفيتها بأنها نقيضة " لا".

ولكن المؤلف أسهب الحديث عن أصلها، وأورد الأقوال المختلفة فيها، على النحو التالى:

---

(١) سورة الأعراف ، الآية ٤٤.

١ – قال بعض النحويين : أصلها " بل" ولذلك تأتي جوابا في النفي، ثم زيد عليها ألف ليحسن السكوت عليها، وليُعلَم أن الكلام قد انقطع. فلو وقفت على " بل" لا تُنتظر السامع إتيان كلام آخر، فجيء بهذه الألف للإيذان بأن الكلام قد انقطع، فالألف للوقف. ولما كثر استعمالهم لها استعملوها مع الألف حتى عندما لا ينقطع الكلام عندها. وقد ذكر الأزهري هذا القول ، ونقله عنه ابن منظور والزبيدي.

٢ – قال بعض الكوفيين: أصلها " بل" وزيدت عليها الألف للدلالة على إيجاب الكلام المنفي قبلها. ولم يشارك أحد المؤلف في إيراد هذا القول.

٣ – قال الفراء وجماعة من الكوفيين: أصلها " بل " وزيدت عليها الألف الدالة على التأنيث، كما أنثت " ثم " و " لا " و " رب " بالتاء. واستدل على ذلك بإمالتها. ونقل ابن هشام والسيوطي هذا القول دون أن ينسباه إلى أحد.

٤ – انفرد ابن فارس بقوله: " المعنى أنها " بل " وُصِلت بها ألف تكون دليلا على كلام، يقول القائل: أما خرج زيد ؟ فتقول : بلى. فـ " بل " رجوع عن جحد، والألف دلالة كلام، كأنك قلت: بل خرج زيد . ويبدو أنه يرى أن الألف زيدت على " بل" عوضا عن الكلام المحذوف بعدها. ولعله – إذا اعترض عليه معترض بأن الألف تأتي والكلام الذي بعدها موجود إذ يصح أن نقول : بلى خرج – لعله يقول إن كثرة الاستعمال جعلتهم ينسون أن الألف عوض عن المحذوف، فأتوا بالعوض والمعوض عنه معا.

٥ – قال البصريون: " بلى " بكمالها حرف بسيط . ووافقهم ابن هشام والسيوطي.

وانفرد ابن منظور والزبيدي برد المبرد على الكوفيين الذاهبين إلى زيادة الألف. قال : " بل " حكمها الاستدراك أينما وقعت: في جحد أو إيجاب.. و" بلى " تكون إيجابا للمنفي لا غير.

وذكر المؤلف وابن هشام والسيوطى - كما قلت آنفا - أن الفراء دلل على أن الألف للتأنيث بإمالتها. وانفرد المؤلف بأن بعض الكوفيين ردوا جواز إمالتها إلى زيادتها دون أن يتعرضوا لدلالتها فى هذا المجال. وانفرد ابن منظور والزبيدى بأن بعض النحويين قالوا: " إنما جازت الإمالة فى " بلى " لأنها شابهت بتمام الكلام واستقلاله بها وغنائها عما بعدها الأسماء المستقلة بأنفسها. فمن حيث جازت إمالة الأسماء جازت أيضا إمالة " بلى " . ألا ترى أنك تقول فى جواب من قال: ألم تفعل كذا وكذا؟: " بلى" . فلا تحتاج لكونها جوابا مستقلا إلى شيء بعدها. فلما قامت بنفسها وقويت لحقت فى القوة بالأسماء فى جواز إمالتها كما أميل " أنّى " و " متى " .

وانفرد المؤلف بأن الفراء صرح بأن " بلى " تكتب بالياء اعتمادا على جواز إمالتها، وبأن بعض الكوفيين يجيزون كتابتها بالياء بسبب جواز إمالتها. وانفرد ابن سيده بالقول أن " بلى " يائية، معتمدا فى ذلك على جواز إمالتها أيضا، وقد نقل ابن منظور والزبيدى عنه هذا القول.

وانفرد المؤلف والزركشى بأن " بلى " يجوز الإثبات والحذف بعدها. فالإثبات كقوله تعالى:

﴿أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَذِيرٌ * قَالُواْ بَلَىٰ قَدْ جَآءَنَا نَذِيرٌ ۝﴾ [1]

والحذف كقوله تعالى:

﴿يُنَادُونَهُمْ أَلَمْ نَكُن مَّعَكُمْ قَالُواْ بَلَىٰ ۝﴾ [2]

وانفرد الزركشى بأن " بلى" قد تحذف هى وما بعدها كقوله تعالى :

﴿قَالَ أَلَمْ أَقُل لَّكَ إِنَّكَ لَن تَسْتَطِيعَ مَعِيَ صَبْرًا ۝﴾ [3]

---

(١) سورة الملك ، الآية ٩.

(٢) سورة الحديد ، الآية ١٤.

(٣) سورة الكهف ، الآية ٧٥.

ثم انفرد المؤلف بإحصاء ما ورد فى القرآن من " بلى " ،والوقف عليها ، ودراسة ذلك فى آية آية من القرآن. أعلن المؤلف أن " بلى " وردت فى ٢٢ آية فى ١٦ سورة من القرآن. وأعلن أن فى الوقف عليها الأقوال التالية :

١ – قال نافع : لا يحسن الابتداء بها فى أية آية ، لأنها جواب لما قبلها.

٢ – قال بعض النحويين : يبتدأ بها. ورفض المؤلف هذا الرأى، لأن الجواب متعلق بما هو جواب له فلا يفصل عنه كجواب الشرط وشبهه.

٣ – صرح المؤلف فى أثناء دراسته للآيات التى فيها " بلى " أن قوما يجيزون الابتداء بالقول إذا كان قبل " بلى" مثل قوله تعالى (قُلْ بلَى وَرَبِّى)[1] لأن القول مستأنف.

ويتضح لنا من هذا أن المؤلف انفرد بأشياء كثيرة فى دراسته لـ " بلى " تتصل بالفروق بينها وبين " نعم "، وبأصلها، وبالوقف عليها، وورودها فى القرآن. ولكنه – بالرغم من ذلك – لم يُحِط بكل المسائل المتصلة بها، إذ نجد عند الزركشى وابن هشام وفى المعاجم أشياء تتصل باستعمالها، ومواضعها، وتفصيلاتها ليست عنده. ويبدو أن الزركشى اعتمد عليه فى أشياء دون أن يصرح بذلك، ولكنه لا يبلغ هنا درجة اعتماده عليه فى الحرف السابق.

نعم

أخيرا نصل إلى " نعم " التى ينحصر الكلام عنها فى الوريقات الأخيرة من هذه الدراسة، والتى يمنحها ابن فارس فى الصاحبى عبارة واحدة ص ١٧٥ . ويتحدث عنها ابن هشام فى مغنى اللبيب ٢ : ٢٥ ، والسيوطى ١ : ١٧٨، ولا يعطيها الزركشى فصلا خاصا بها.

ولم يحاول المؤلف أن يعطى معنى مباشرا لـ " نعم " بل التزم النهج الذى التزمه فى " بلى " وقام غيره بهذه المحاولة ، فكانت نتيجتها مجملة مدمجة

---

(١) سورة سبأ ، الآية ٣ . وسورة التغابن ، الآية ٧.

عند ابن فارس ، مفصلة فى المعاجم اللغوية ، مفصلة ومنسقة عند ابن هشام ومن يأخذ عنه مثل السيوطى والزبيدى.

قال ابن هشام : " وهى حرف تصديق، ووعد، وإعلام. فالأول بعد الخبر كقام زيد، وما قام زيد ؛ والثانى بعد افعلْ وما فى معناهما نحو هَلاّ تفعل، وهلا لم تفعل، وبعد الاستفهام فى نحو هل تعطينى – ويحتمل أن تفسر فى هذا بالمعنى الثالث – والثالث بعد الاستفهام فى نحو هل جاءك زيد " .

وأوجز الزبيدى هذا القول مع إضافة صغيرة من شروح المغنى فقال : "وحاصل ما فى المغنى وشروحه أنه حرف تصديق بعد الخبر، ووعدٍ بعد افعلْ ولاتفعلْ وبعد استفهام كهَلْ تعطينى، وإعلام بعد استفهام ولو مقدر ".

واقتصر السيوطى على إجمال عبارة المغنى وحذف تفريعاتها وأمثلتها، فقال: " حرف جواب ، فيكون تصديقا للمخبر، ووعدا للطالب، وإعلاما للمستخبر".

ونجد المعنيين الأولين من المعانى الثلاثة عند كل من كتب عن " نعم " منذ أن قال سيبويه: " وأما نعم فعِدَة وتصديق" ، فدارت عبارته عند من بعده، فاقتصر عليها ابن فارس، وأوردها أصحاب المعاجم دون أن ينسبوها إلى الرجل. وكذا فعل المؤلف عند محاولته التفرقة بينها وبين " لا " .

ونجد المعنى الثالث عند الجوهرى، إذ قال إنها " جواب لاستفهام". ووضع الأزهرى قيدا على هذا الاستفهام، فقال : " إنما يجاب به الاستفهام الذى لا جحد فيه". وتلقف ابن منظور والزبيدى عنه قولته هذه.

وزاد الجوهرى والأزهرى معنى آخر، تناقله عنهما ابن منظور والزبيدى، عندما قالا : " وربما ناقض " بلى " ، إذا قال : ليس لى عندك وديعة ؟ فقولك: نعم، تصديق له، وبلى، تكذيب " . والحق أن هذا المعنى يرجع إلى المعانى الثلاثة السابقة.

ونقل ابن هشام بأن بعضهم يزيد " لنعم " معنى جديدا ويقول : تأتى للتوكيد إذا وقعت صَدْرا، نحو نعم هذه أطلالهم. وأنكر هذا القول، وأعلن أنها فى ذلك حرف إعلام، وأنها جواب لسؤال مقدر.

ونقل ابن هشام أيضا عن صاحب كتاب المقرِّب أن " نعم " تكون بعد الاستفهام للعِدة، ورد عليه بأن ذلك غير مطرد فيها.

وخشى ابن هشام أن ينكر عليه أحدهم تقسيمه الثلاثى لمعانى " نعم " على حين لم يذكر لها سيبويه غير معنيين، فدافع عن صنيعه، قائلا: " لم يذكر سيبويه معنى الإعلام البتة بل قال: وأما " نعم " فعدة وتصديق، وأما " بلى " فيوجب بها بعد النفى . وكأنه رأى أنه إذا قيل: هل قام زيد ؟ فقيل : نعم ، فهى لتصديق ما بعد الاستفهام. والأَوْلى ما ذكرناه من أنها للإعلام، إذ لا يصح أن نقول لقائل ذلك: صدقت، لأنه إنشاء لا خبر".

وفرّق المؤلف بين " نعم " و " لا " فذكر أن "نعم " عدة وتصديق لما قبلها على حين أن " لا " نفى وردّ له. فإذا قيل : أزيد فى الدار ؟ فجوابه : نعم، إن كان فيها ، ولا، إن لم يكن.

وكشف المؤلف عن فرق دقيق بين " أو " و " أم " عند الاستفهام. فقال : إذا قيل: أزيد فى الدار أو عمرو ؟ فإن السائل لا يدرى: هل يوجد فى الدار أحد أم لا ، فالجواب : نعم، إن كان أحدهما فيها، ولا ، إن لم يكن أحد فيها.

وإذا قيل: أزيد فى الدار أم عمرو ؟ فإن السائل يعرف أن أحدهما فى الدار ولكنه لا يدرى من هو، فالجواب لابد أن يكون اسم أحدهما. ولا تأتى هنا "نعم" أو " لا " .

وعنى ابن هشام بالتفرقة بين " نعم " و " لا " و " بلى " ولم يقصر جهوده على اثنين منها. ومجمل أقواله أنه إذا قيل : قام زيد ، فتصديقه " نعم "،

وتكذيبه " لا " ويمتنع دخول " بلى " لعدم النفى. وإذا قيل : ما قام زيد. فتصديقه " نعم " ، وتكذيبه " بلى " ، ويمتنع دخول " لا " لأنها لنفى الإثبات لا لنفى النفى. والأمر نفسه مع الاستفهام، فقولك : هل قام زيد ؟ مثل قولك: قام زيد ، فى الأحكام، وقولك : ألم يقم زيد؟ مثل قولك: لم يقم زيد . وخلص ابن هشام من هذا التتبع إلى القاعدة التالية: " والحاصل أن " بلى " لا تأتى إلا بعد نفى، وأن " لا " لا تأتى إلا بعد إيجاب، وأن " نعم " تأتى بعدهما".

وأعلن ابن منظور أنها ساكنة الآخر أبدا، وعلل ذلك، فقال : " وهى موقوفة الآخر لأنها حرف جاء لمعنى ".

وذكر المؤلف واحدة من اللهجات الواردة فيها. فأعلن أن بنى قريش وكنانة يكسرون العين منها، وأن عمر بن الخطاب ردّ رجلا إلى لهجة قريش، وفرّق بين الكلمتين فقال إن المفتوحة العين تدل على الإبل، وأن المكسورة حرف الجواب ، وأنه نهى الناس عن الإجابة باللهجة الأولى. وقال إن الكسائى قرأ بلهجة قريش وكنانة.

وقد أشار الجوهرى إلى هذا إشارة مجملة حين قال : " ونَعِمْ ، بكسر العين، لغة فيه حكاها الكسائى ". وأورد ابن الأثير فى النهاية عدة أحاديث عن النبى صلى الله عليه وسلم تؤيد اللهجة القرشية، إلى جانب إيراده الأحاديث التى أوردها المؤلف. ونقل عنه ابن منظور والزبيدى كل ما أورده. وذكر ابن هشام هذه اللهجة، وعزاها إلى كنانة،وقراءة الكسائى.

وذكر ابن هشام لهجتين أخريين فى " نعم " فقال: " وبعضهم يبدلها [أى العين]حاء، وبها قرأ ابن مسعود. وبعضهم بكسر النون إتباعا لكسرة العين، تنزيلا لها منزلة الفعل فى قولهم: نِعِم وشِهِد - بكسرتين - كما نزلت "بلى"

منزلة الفعل[1] في الإمالة. والفارسي لم يطلع على هذه القراءة وأجازها بالقياس" . ولعل قراءة ابن مسعود مأخوذة عن لهجة هذيل. وقد أجمل السيوطى كل اللهجات التى ذكرها ابن هشام فى عبارة واحدة، فقال: " وإبدال عينها حاء، وكسرها، وإتباع النون لها فى الكسر: لغات قرئ بها ".

وانفرد الزبيدى بلهجة أخرى، أخذها من مصادر غير مصادر السابقين، قال: ونعام – بإشباع الفتحة حتى تحدث الألف – عن المعافى بن زكريا النهروانى ، وهى لغة أيضا " .

وقال ابن منظور والزبيدى إن ابن جنى اشتق كلمة " نعم " من " النُّعمة" وذلك أن " نعم " أشرف الجوابين ، وأسرّهما للنفس، وأجلبهما للحمد، و " لا" بضدها " ألا ترى إلى قوله:

وإذا قلت " نعم " فاصبر لها بنجاح الوعد، إن الخُلْف ذم

وأورد الرجلان عن ابن جنى أيضا أحد المشتقات من الكلمة أيضا، فقالا: ونعّم الرجل تنعيما: قال له: نعم، فنَعِم بذلك بالا. كما قالوا: بَجّلْتُه: أى قلت له: بَجَلْ ، أى حَسْبُك.

وانفرد ابن منظور بأنه يقال فى هذا المعنى أيضا: أنْعَم.

وانفرد المؤلف بإحصاء الآيات التى وردت فيها " نعم " ودراسة مواضع الوقف فيها. ذكر أن " نعم " وقعت فى القرآن فى ٤ مواضع، الوقف عليها حسن جيد. ثم سرد الآيات الأربع، وعلل جودة الوقف فيها، وكشف عن آراء أخرى فى هذا الوقف وفاضل بينها.

ويتضح من هذا أن المؤلف انفرد بالدراسة القرآنية وحدها. واشترك مع بقية المراجع فى الدراسة اللغوية، ولكنه لم يعطها كل حقها، بل فاقه ابن هشام وابن منظور والزبيدى. والمؤلف نفسه أول من اعترف أنه لم يذكر كل شىء

(١) لعله يقصد الاسم ، كما سبق.

خاص بـ " نعم " فقد ختم دراسته بقوله : " ولهذا الباب أحكام وأصول يطول شرحها ويكثر تصرفها، وفيما أشرت إليك منه كفاية ".

منهج المؤلف

من يتبع خطا المؤلف فى الحروف التى تحدث عنها يجد أنه يعتمد على منهج من شقين: شق لغوى، وآخر قرآني. ويجد أنه فى الشق اللغوى يقيم دراسته على إبانة ثلاثة مسائل. فالمسألة الأولى معانى الحرف الذى يتحدث عنه، والفروق بينه وبين الحروف التى تشابهه أو تضاده، وطرق استعماله فى اللغة، والأحكام التى يخضع لها فى هذا الاستعمال. وقد نالت منه هذه المسألة القسط الأعظم من الاهتمام فى الشق اللغوى، حتى طغت على بقية الجوانب. وكانت ثمرة ذلك اتضاح معانى الحروف وطرق استعمالها تمام الاتضاح.

والمسألة الثانية أصل ذلك الحرف، ويعالج فيها حقيقته : أحرف هو أم اسم، وبنيته : أبسيطة هى أم مركبة. ويأتى بالآراء المتصارعة فى شأنها، سواء كانت بصرية أو كوفية. وكانت الثمرة إيراد المؤلف مجموعة من آراء الكوفيين لا نجدها فى موضع آخر عن " كلا " و " بلى " خاصة. وبينما كان المؤلف يشارك بنفسه فى المسألة الأولى ويدلى بدلوه بين الدلاء، نراه يكتفى بدور المتفرج فى هذه المسألة ، فلا يعترض على رأى ، ولا يفاضل بين آراء، ولا يصرح برأى خاص له.

والمسألة الثالثة اللهجات الواردة فى ذلك الحرف. ولم يظهر ذلك منه إلا فى " نعم " فهذا الجانب أقل الجوانب لفتا للنظر، وحظا من عنايته، بحيث إنه قصر همه على لهجة واحدة،وترك بقية اللهجات، وبالرغم من ورودها فى بعض القراءات، مثل قراءة ابن مسعود.

وينال الجانب القرآنى حظا أوفر فى عناية المؤلف ودراسته، فيشغل من الرسالة الحيز الأكبر، فيتجلى أمام القارىء أن الشق اللغوى إنما كان ممهدا للدراسة القرآنية.

ونستطيع أن نقسم الدراسة القرآنية إلى جانبين منفصلين: جانب نظرى، وآخر تطبيقى. فإذا صح هذا التقسيم ، قلنا إنه كان فى الجانب النظرى يورد إحصاء بعدد الآيات التى ذكر فيها كل واحد من الحروف التى يعالجها، وعدد السور التى تحتوى على هذه الآيات. وأضاف فى " كلا " وحدها موضع نزول الآيات - وهى مكية - وموقع السور من المصحف ،وهو النصف الأخير.

وكان فى هذا الجانب النظرى أيضا يورد الأقوال المتعارضة فى الوقف على الحرف. وكان المؤلف يضع حديثه الذى أدخلناه فى الجانب النظرى فى فصول خاصة به. ولكنه فى بعض الأحيان النادرة نثر بعض القواعد العامة فى داخل الجانب التطبيقى، كما فعل فى الرأى الخاص بالوقف على " بلى " إذا كانت مسبوقة بإحدى صيغ القول.

وأطلق تعبير الجانب التطبيقى على الدراسة التى اضطلع بها المؤلف فى الآيات التى تحتوى على الحروف التى يتناولها ليبين الوقف عليها. ودأب المؤلف فى هذه الدراسة أن يورد آية آية، تبعا لترتيب سورها فى المصحف، وترتيبها هى فى سورها، ثم يجرى عليها الدراسة التحليلية الدقيقة. فيورد كل الأقوال الخاصة بالوقف على الحرف، أو الابتداء به، معززة بأدلتها. ثم يناقش هذه الآراء، ويبين جوازها أو امتناعها، ويفاضل بينها، ويعلن الرأى الذى يختاره منها. ويسند آراءه - سواء وافقت أو رفضت - بالأدلة التى يتخذها من معنى الآيات. ثم يذكر مواضع الوقف الجائزة والممتنعة على بقية ألفاظ الآية، وأنواع هذا الوقف : جائزة أو حسنة أو تامة، ولا يترك شيئا من ذلك كله بدون دليل.

وقد انتهى فى الجزء الذى عقده للحرف " كلا " وحدها إلى إحصاء تطبيقى يسرد الآيات التى وردت فيها " كلا " ويضعها فى واحد من أقسام أربعة استنبطها للوقوف على هذا الحرف أو الابتداء به، من خلال دراسته التحليلية لهذه الآيات.

وأشار المؤلف في بعض المواضع إلى بعض القواعد التي التزمها في دراسته. فقال في نهاية حديثه عن " كلا " عن مناقشاته لأقوال العلماء وعن الآراء التي تقبلها : " والاختلاف في ذلك كثير بين العلماء. لكننا توسطنا القول واخترنا ما اجتهدنا في اختياره ".

وأعلن في صراحة وجلاء أن ذلك لا يعني أن هذه الأقوال من ابتكاره، بل لقد اعتمد فيها على غيره، قال : " وليس مما اخترنا حرف إلا وقد قال به جماعة من العلماء، واختاره كثير من القراء ".

ثم صرح دون مواربة أن جُلّ اعتماده على نافع بن أبي نافع. وظهر أثر ذلك واضحا في دراسته التحليلية للآيات. فما أكثر ما أعلن اختياره لقراءة نافع، سواء كان قد انفرد بها، أو اتفق فيها مع أبي حاتم، أو مع نصير، أو مع محمد ابن عيسى، أو مع أبي حاتم ونصير كليهما.

وبالرغم من ذلك فلم يقع أسيرا للرجل، بل كثيرا ما تحرر منه واستحسن أقوالا لأبي حاتم ، أو لأحمد بن جعفر الدينوري، أو لمجاهد والضحاك والسدي مجتمعين.

بل رد مرة على نافع دون أن يذكر اسمه، وأخرى معلنا اسمه، وثالثة بالرغم من اتفاقه مع أبي حاتم، وعدل عن رأيه مرة إلى رأي الأخفش.

ومن الطبيعي أنه إذا كان رد آراء لنافع فقدرد آراء لغيره، مثل الطبري، ونصير، كل على حدة، والطبري وابن قتيبة معا، وأبي حاتم والكسائي ونصير مجتمعين، ومثلهم الأخفش وأبي حاتم والدينوري.

التحقيق

أعتمد في تحقيق هذه الرسالة على نسخة منها، موجودة في مجموعة محفوظة بمكتبة المتحف العراقي تحت رقم ٥٥٣. وتشغل الرسالة من ظهر

الورقة ١٩٧ إلى وجه الورقة ٢٠٦. وهي مجموعة حديثة النسخ، إذ أعلن كاتبها أن ذلك كان في منتصف شهر ربيع الأول من سنة ١٠٧٠ هـ.

ولما كانت المخطوطة حديثة النسخ، وكان النقط كثيرا ما يختلُ فيها، والسياق يضطرب فتسقط منه عبارات، فقد منحت نفسى حرية على شيء من السعة في التصرف في النص، ليخرج من تحت يدى قويما، واضح المعنى، لا يعتوره الاضطراب. فنقطت غير المنقوط، وغيرت الياء الدالة على الغائب في الأفعال المضارعة إلى تاء دالة على المخاطب أحيانا، دون تنبيه إلى ذلك. وزدت كلمات وعبارات، وضعتها بين أقواس ليستقيم الكلام.

وحاولت جاهدا في كل ما فعلت أن أتبع نهج المؤلف ، وطريقة تعبيره. فأضفت ما أضفت اعتمادا على طريقته، واخترت من الألفاظ ما رأيته يتردد كثيرا عنده في مثل هذه الأحوال، وكذلك فعلت فيما أجريت من تغييرات على بعض الألفاظ، ونبهت إليها.

وكثيرا ما لم أرْضَ عن عبارة المؤلف، ورجحت أنه قد سقط منها شيء. ولكنني عندما وجدت أمثال هذه العبارة تتردد عنده، تركتها على حالها، ولم أخضعها لأى تغيير، اعتقادا منى أن ذلك ربما كان تعبير المؤلف، أو تعبير عصره، أو تعبير المدرسة اللغوية التى ينتمى إليها كقوله عن الفاء – التى نقول عنها نحن إنها واقعة في جواب الشرط – " الفاء جواب الشرط " وقوله الآخر " اللام جواب القسم ".

وبقية ما اتبعته في التحقيق أمور معروفة بين محققي المخطوطات العربية، ولا تحتاج إلى ذكر أو تنويه خاص.

وتبقى مسألة واحدة هي عنوان هذه الرسالة. فقد جاء في صدرها في المخطوط الذى اعتمدت عليه بخط مختلف " رسالة في تفسير كلا وبلى لأبي محمد مكيّ بن أبي طالب القيسي " . وقد خامرني الشك في هذا العنوان، ورأيت أنه مأخوذ من المقدمة التى صدر بها الرجل دراسته.

وعندما رجعت إلى ما ذكره المؤرخون من كتبه، وجدت ياقوتا ينفرد بكتاب سماه " الهداية فى الوقف على كلا " والقفطى ينفرد بآخر سماه " اختصار الوقف على كلا وبلى فى القرآن ".

فرجحت كون العنوان الأخير عنوان هذه الرسالة، لاتفاق المؤرخين على الاسم، ولقول الكتّاب إنها كانت فى جزءين، والرسالة التى بين يدى واضحة القسمة إلى جزءين: يشمل أولهما " كلا " وثانيهما " بلى " و " نعم " وإن لم يصرح بذلك؛ ولتصريح الكاتب أنه عالج فى رسالته " كلا " و " بلى " أساسا، أما " نعم " فقد أضافها لتكمل الفائدة. وبعيد أن تكون هذه الرسالة هى الاختصار، لما لمسناه فى وصفها، ولما يظهر فيها من تتبع مستقصى فيه للآيات القرآنية. وأرجو أن أكون قد وفقت إلى الصواب فى عملى هذا، وعلى الله التوكل، ومنه الهداية.

المراجع

١ – ابن الأثير : النهاية فى غريب الأثر والحديث – المطبعة الخيرية بالقاهرة.

٢ – ابن الجزرى محمد بن محمد : غاية النهاية فى طبقات القراء – مطبعة السعادة بمصر – ١٣٥١ / ١٩٣٢ .

٣ – الجوهرى : الصحاح أو تاج اللغة وصحاح العربية – الطبعة الأولى.

٤ – الحميدى محمد بن فتوح: جذوة المقتبس – طبع القاهرة.

٥– ابن خلكان: وفيات الأعيان – طبع السعادة ١٩٤٨.

٦ – ابن خير : فهرسة ما رواه عن شيوخه –طبع ١٣٨٢ / ١٩٦٣.

٧ – الرازى أحمد بن فارس: الصاحبى فى فقه اللغة – بيروت ١٣٨٢ / ١٩٦٣.

٨ - الزبيدى محمد مرتضى : تاج العروس من جواهر القاموس - طبع مصر .

٩ - الزركشى محمد بن عبد الله: البرهان فى علوم القرآن - دار إحياء الكتب العربية بمصر ١٣٧٧ / ١٩٥٨.

١٠ - السيوطى: الإتقان فى علوم القرآن - مكتبة ومطبعة مصطفى البابى الحلبى ١٣٧٠ / ١٩٥١.

١١ - الضبى أحمد بن يحيى : بغية الملتمس فى تاريخ رجال أهل الأندلس - طبع ١٨٨٤.

١٢ - القفطى على بن يوسف : إنباه الرواة على أنباه النحاة - دار الكتب المصرية ١٣٦٩ / ١٩٥٠.

١٣ - ابن منظور : لسان العرب - طبع بولاق.

١٤ - ابن هشام: مغنى اللبيب - مطبعة حجازى بالقاهرة ١٣٧٢.

١٥ - ياقوت: معجم الأدباء - مطبعة دار المأمون بالقاهرة.

شكر

أقدم الشكر الخالص إلى المشرفين على مكتبة المتحف العراقي، الذين رخصوا لى الرجوع إلى ما تقتنيه المكتبة من مخطوطات، وأذنوا لى بتصوير هذه الرسالة. وأقدم الشكر الخالص إلى المشرفين على المجمع العلمى العراقي، الذين فتحوا أبوابه لاستفادة القارئين، وأذنوا بتصوير المخطوط الذى احتجت إليه على آلاتهم.

الجزء الأول
الوقف على كلا

بسم الله الرحمن الرحيم

وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه الطيبين الطاهرين

قال أبو محمد مكى بن أبى طالب القيسىّ المقرئ رضى الله عنه:

الحمد لله الذى خوّلنا من نعَمه، وتابع علينا من مِنَنه، وعلّمنا ما لم نكن نعلم[1] وكان فضل الله عظيما[2].

وقد رغِب إلىّ راغبون، فى تفسير "كَلا" و "بَلَى"، والوقوف عليهما فى كتاب الله جلّ ذِكْرُه، واختلاف العلماء فيه فى ذلك، وما يُختار من أقوالهم، ويؤخذ به فيهما. فسارعت فى ذلك، رغبة فى الأجر، واحتسابا فى الزّجْر. والله وَلِى التوفيق، وهو حَسْبى، ونِعْم الوكيل.

فنبدأ – إن شاء الله – بالقول فى "كلا" ثم نُتبع ذلك "بَلَى"، ونضيف إلى ذلك القول فى "نَعَم" لتكمل به الفائدة، إن شاء الله.

باب الاختلاف فى الوقف والابتداء بكَلا

اختلف النحويون فى الوقف على "كلا" والابتداء:

فذهبت طائفة إلى أنها افتتاح كلام، فلا يوقف عليها البتة عندهم، ويوقف على ما قبلها.

وذهبت طائفة إلى أنها لا يوقف عليها ولا يبتدأ بها. وهو مذهب أبى العباس ثعلب وغيره. قالوا: لأنها جواب، والفائدة فيما بعدها.

---

(١) نظر فى قوله هذا إلى سورة البقرة، الآيات ١٥١، ٢٣٩، والنساء ١١٣، والعلق ٤، ٥.

(٢) نظر فى قوله هذا إلى سورة آل عمران، الآيات ٧٤، ١٧٤، والنساء ١١٣، والأنفال ٢٩، والحديد ٢١، والجمعة ٤.

وذهب قوم إلى أنها يوقف عليها، إذا كانت رأس آية خاصة. وهو مذهب نُصَير المقرئ [1].

وذهبت طائفة إلى أنها يوقف عليها في كل موضع. فإذا كان قبلها ما يُرَدُّ ويُنكَر كان معناها: ليس الأمر كذلك، نحو ﴿ أَمِ ٱتَّخَذَ عِندَ ٱلرَّحۡمَٰنِ عَهۡدٗا كَلَّاۚ ﴾ [2] وإذا كان قبلها ما لا يُرَدّ ولا ينكر كان معناها: "حقا"، نحو ﴿ تَظُنُّ أَن يُفۡعَلَ بِهَا فَاقِرَةٞ كَلَّآ ﴾ [3] أي حقا ما ذكر.

وذهبت طائفة إلى تفصيلها. فيوقف عليها إذا كان ما قبلها يُرَدّ ويُنكر. ويبتدأ بها إذا كان ما قبلها لا يُرَدّ ولا ينكر، وتوصل بما قبلها وما كان بعدها إذا لم يكن قبلها كلام تام نحو ﴿ ثُمَّ كَلَّا سَوۡفَ تَعۡلَمُونَ ۝ ﴾ [4]

وهذا المذهب أليق بمذاهب القُراء وحُذّاق أهل النظر. وهو الاختيار. وبه آخُذُ. وسنفسر كل حرف في موضعه على هذا المذهب، الذي أختاره خاصة بما يوجبه النظر وما عليه حُذّاق النحويين وأهل المعاني.

---

(١) يريد نصير بن يوسف أبا المنذر الرازي البغدادي، قال عنه ابن الجزري ٢ : ٣٤٠ : أستاذ كامل ثقة، أخذ القراءة عرضا عن الكسائي وأبي محمد اليزيدي.. وكان من الأئمة الحذاق، لا سيما في رسم المصحف، وله فيه تصنيف .. وكان ضابطا عالما بمعنى القراآت ونحوها ولغتها. مات في حدود سنة ٢٤٠ هـ.

(٢) سورة مريم ، الآية ٧٨ - ٧٩.

(٣) سورة القيامة ، الآية ٢٥ - ٢٦.

(٤) سورة التكاثر ، الآية ٤ .

باب معنى" كلا " وتفسير وجوهها ، وأصلها، وموضعها من الإعراب

ذكر أحمد بن يحيى أن " كلا " أصلها " لا" التى للنفى، ودخلت عليها كافُ التشبيه[1] فهى رَدّ ورَدْعٌ لما قبلها فى كل موضع عنده.

والذى يختاره العلماء ونختاره أن " كَلا " تجرى على ثلاثة معان.تكون بمعنى " لا " ، ومعناها الرد والإنكار لما تقدم قبلها من الكلام. وقيل: إنها إذا كانت بمعنى " لا " فإنما تدل[2] على جملة محذوفة، فيها نفى لما قبلها، والتقدير: ليس الأمر كذلك. وذلك نحو قوله تعالى :

﴿ وَٱتَّخَذُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ ءَالِهَةً لِّيَكُونُواْ لَهُمْ عِزًّا كَلَّا ﴾ [3]

أى ليس الأمر كذلك. وهى على هذا حرف [١٩٨ و] دالّ على هذا المعنى، ولا وضع لها من الإعراب. ولا تستعمل عند حُذّاق النحويين[4] بهذا المعنى إلا فى الوقف عليها، فتكون زجرا وردّا وإنكارا[5] لما قبلها. هذا مذهب الخليل و " س "[6] والأخفش والمبرد والزجاج وغيرهم، لأن فيها معنى التهدُّد والوعيد. ولذلك لم تقع فى القرآن إلا فى سورة مكية، لأن التهدد والوعيد أكثر ما نزل بمكة، لأن أكثر عُتُوّ المشركين وتجبّرهم بمكة كان. فإذا رأيت سورة فيها " كلا" فاعلم أنها مكية.

---

(١) اقتصر المؤلف على واحد من السببين اللذين أوردهما ثعلب لتشديد اللام. وقد ورد فى الإتقان والمغنى أن ثعلبا قال: " وإنما شددت لامها لتقوية المعنى،ولدفع توهم بقاء معنى الكلمتين.

(٢) البرهان: فإنما تدخل . ومودى العبارتين واحد.

(٣) سورة مريم ، الآية ٨١ – ٨٢ .

(٤) البرهان : عند خلاف النحويين، وهو تحريف.

(٥) البرهان : أو إنكارا.

(٦) س: رمز لسيبويه، هنا وفيما يلى .

وتكون " كلا " بمعنى " حقا " . وهو مذهب الكسائى. فيبتدأ بها لتأكيد ما بعدها. فتكون فى موضع المصدر، ويكون موضعها نصبا على المصدر، والعامل محذوف، والتقدير أحُقُّ ذلك حقا[1] . ولا تستعمل بهذا المعنى عند حُذاق النحويين إلا إذا ابتدئ بها لتأكيد ما بعدها. وقد يبتدأ بها ولا يجوز أن تكون بمعنى " حقا " لعلة ستراها بعدُ، إن شاء الله تعالى.

والثالث أن تكون بمعنى " ألا " فيؤتى بها لاستفتاح الكلام لا غير. وهى – على هذا – حرف لاستفتاح الكلام لا غير. وهذا مذهب أبى حاتم. ويستدل على أنها لاستفتاح الكلام أن جبريل – عليه السلام – أولُ شيء نَزَّل به من القرآن خمسُ آيات من سورة العَلَق[2] مكتوبة فى نَمَط، فلقَّنها النبى – صلى الله عليه وسلم – آيةً آيةً. وتكلم بها النبى – صلى الله عليه وسلم – كما لَقَّنه جبريل. فلما قال ﴿ عَلَّمَ ٱلْإِنسَٰنَ مَا لَمْ يَعْلَمْ ﴾ [3]طوى النمط. فهو وقف صحيح. ثم نزل بعد ذلك ﴿ كَلَّآ إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَيَطْغَىٰٓ ﴾ [4]فدل ذلك على أن الابتداء " بكلا " من طريق الوحى . فهى فى الابتداء بمعنى " ألاَ " عنده. ولا تستعمل أيضا على هذا المعنى إلا فى الابتداء بها.

فقد حصل " لكلا " ثلاثة معان : النَّفْى، فى الوقف عليها، و " حَقًّا " ، و " ألاَ "، فى الابتداء بها. وقد يجتمع جوازُ المعنيين فيها فى الابتداء – أعنى " حقا " ، " وألا " . وقد ينفرد أحدهما بها. وسترى ذلك مفسَّرا.

---

(١) استبعد ابن هشام فى المغنى هذا الرأى، لأن اشتراك اللفظ بين الاسمية والحرفية قليل ومخالف للأصل ومحوج لتكلف دعوى علة لبنائها، وإلا فلم لا نونت.

(٢) العلق : كذا فى البرهان، وهو المعروف . وفى الأصل : القلم ، وهو خطأ.

(٣) سورة العلق ، الآية ٥.

(٤) سورة العلق ، الآية ٦.

ونظير " كلا" في وقوعها بمعنى " ألاَ" ، وبمعنى" حقا " " أمَا" المفتوحة المخففة. ذكر " س " وغيره أنها تكون بمعنى " ألاَ" وبمعنى " حقا ". وذكروا من ذلك مسائل سترى بعضها فيما بعد ، إن شاء الله تعالى.

فهذا الذى ذكروه هو الذى عليه أهل المعانى من النحويين، والحذاق من القراء؛ وهو الاختيار عندنا، وبه آخُذُ.

فجميع " كلا" في القرآن ثلاثة وثلاثون موضعا، في خمس عشرة سورة، ليس في النصف الأول من ذلك شيء. ونحن نفسرها على القول الذى اخترناه دون غيره من الأقاويل. فاعلم ذلك.

فمن ذلك موضعان في " مريم " : قوله تعالي: (أَمِ اتَّخَذَ عِنْدَ الرَّحْمَنِ عَهْدًا • كَلاَّ "). وقوله :﴿ لِيَكُونُواْ لَهُمْ عِزًّا كَلَّاۚ ﴾ [1] الوقف عليهما هو الاختيار. أى لم يتخذ الكافر عند الله عهدا، وليس تكون الآلهة لهم عزا. فلتمكّن الفائدة وتمام المعنى بالوقف عليهما، اخترنا ذلك. والعهد – في قول أكثر المفسرين – كلمة الإخلاص: لا إله إلا الله.

وإن شئت [١٩٨ ظ] ابتدأت بهما على معنى حقا سيكفرون، وحقا سنكتب ما يقول، تجعلهما تأكيدا لما بعدهما. أو تبتدئ بهما على معنى ألاَ سنكتب وألاَ سيكفرون. تجعلهما استفتاحا لكلام على ما قدمنا. فذلك جائز واسع.

والوقف الاختيار.

فأما قراءة من قرأ " كُلاًّ " – بضم الكاف والتنوين والنصب – فلا يجوز الوقف عليها، وهى قراءة أبى نُهيك [2] .

---

(١) سورة مريم ، الآية ٨١ – ٨٢ .

(٢) اختلفت الروايات في قراءة أبي نهيك. فذكر الطبرى أنه قرأ "كلٌّ" بضم الكاف، ورفع اللام، على الابتداء، والجملة بعده خبر. وذكر ابن جنى وغيره أنه قرأها " كلا " بفتح الكاف . واتفقت رواية أبى عمرو الدانى عن قراءة أبي نهيك مع ما نسبه إليه المؤلف. وأبو نهيك هو علباء بن أحمر اليشكرى الخراساني، له حروف من الشواذ تنسب إليه. ولكنهم=

ومن ذلك موضع في " قد أفلح المؤمنون " : قوله تعالى: ﴿ لَعَلِّي أَعْمَلُ صَالِحاً فِيمَا تَرَكْتُ كَلاَّ ﴾[1] الوقف على كلا حسن بالغ. وهو قول نافع وأبي حاتم وغيرهما، على معنى ليس الأمر على ذلك، فيكون ردًّا لما تمنّى الكافر من الرجوع إلى الدنيا ليعمل صالحا، أي أنه لو رُدّ لم يعمل صالحا، لأن الله تعالى قال: ﴿ وَلَوْ رُدُّواْ لَعَادُواْ لِمَا نُهُواْ عَنْهُ ﴾[2].

ويجوز الابتداء بها على معنى ألاَ إنها كلمة، تجعل " كلا " بمعنى " ألاَ " لافتتاح الكلام. والوقف عليها أبلغ في المعنى وأتم.

وقد اختار قوم الابتداء " بكلا " ههنا، على معنى " حقا " . وذلك بعيد، لأنه يلزمه أن يفتح " أنّ " ، لأنّ " أنّ " بعد " حقا "، وبعد ما هو في معنى " حقا " ، مفتوحة تكون عند " س " وجميع البصريين. وقد ذكر " س" وغيره : حقا أنه منطلق، بفتح " أن " بعد " حقا " . وأنشد النحويون :[3].

أحــقًّا أنَّ جيرتَنا استَقَلُّوا ... فِنيَّتُنــا ونِيَّتُهم فَــرِيقُ

وحكى " س " وغيره أنك إذا قلت: أمَا إنه منطلق، وجعلت " أما " بمعنى " حقا " فتحت " أن " فإنْ جعلتها بمعنى " ألاَ " كسرت. فعلى هذا تُحمل "كلا" أيضا، لأنها بمنزلة " أمَا "، في أنهما يقعان بمعنى " ألا " ومعنى "حقّا". فهذا بَيِّن في وجوب فتح " أنّ " بعد " كلاّ " إذا كانت بمعنى " حقا". فلا يبتدأ " بكلاّ " في هذا الموضع.

- وثقــوه، وخرّج مسلم حديثه. عرض على شهر بن حوشب (المتوفى حوالى ١٠٠هـ) وعكرمة مولى ابن عباس (المتوفى حوالى ١٠٦ هـ). وروى عنه داود بن أبي الفرات، وعبد المؤمن بن خالد، وحسين بن واقد. وروى عنه حروفه أبو الملهب العتكي.

(١) الآية ١٠٠.

(٢) سورة الأنعام ، الآية ٢٨.

(٣) البيت في مادة " فرق " من اللسان والتاج.

ومن ذلك موضعان في " الشعراء ": الأول قوله: (أَنْ يَقْتُلُونِ * قال كَلاَّ)[1] الوقف على " كلا " حسن جيّد. وهو قول نافع ونصير وغيرهما، على معنى قال الله: ليس الأمر كما تظن، أى لا يَصِلُون إلى قتلك يا موسى. وتبدأ " فاذهبا" على إضمار قول آخر، لا تجعل " فَاذهبا" مقولا محمولا على القول الأول.

ويجوز الابتداء بـ (قَالَ: كَلاَّ فَاذْهَبَا) تجعله قولا واحدا، " وكلا " بمعنى " ألا "، على معنى قال : ألا فاذهبا، تجعلها افتتاح كلام محكى. ويجوز أن يكون بمعنى " حقا "، أى قال : حقا فاذهبا.

ولا يحسن أن يبتدأ " بكلا " لأن القول لا يوقف عليه دون المقول البتة.

الثانى قوله تعالى : (أَصْحَابُ مُوسَى إِنَّا لَمُدْرَكُونَ * قَالَ كَلا)[2] الوقف على " كلا " حسن، على معنى قال الله: لا يدركونكم، أى ليس الأمر كما تظنون يا أصحاب مُوسَى. ولا تجعل " أنَّ مَعِي " مقولة بالقول الأول، لكن تضمر قولا آخر، أى قال: إن معى ربى، فتكون الجملة على قولين.

ويجوز الابتداء بكلا، على معنى قال : ألا إنّ معى ربى، تجعلها افتتاح كلام محكى كله.

ولا يحسن أن يبتدأ بـ (قال كلا) ويجعل " كلا " بمعنى " حقا " ، لأنه يلزم أن تفتح " أنّ " بعدها، على ما تقدم ذكره، ولم يقرأ بفتح " أن " أحد.

ولا يجوز أن يبتدأ " بكلا" لأن القول لا يوقف عليه دون المقول البتة.

ومن ذلك موضع فى " سَبأ " : قوله تعالى : قُلْ أَرُونِي الَّذِينَ أَلْحَقْتُمْ بِهِ شُرَكَاءَ كَلاَّ)[3] الوقف على " كلا " حسن بالغ، تجعلها ردًّا لوجود خلق لغير

---

(١) الآية ١٤ - ١٥. والبقية التى أشار إليها بعد هى: " قال : كلا فاذهبا بآياتنا إنا معكم مستمعون".

(٢) الآية ٦١ - ٦٢.

(٣) الآية ٢٧ .

الله، لأن المعنى قل: (١٩٩ و) أرونى من ألحقتُم به شركاء من الملائكة هل خَلَقُوا شيئا. فتكون " كلاّ " معناها لا ما خلقوا شيئا. وقيل : إنها نفى وردّ لادّعائهم الشّرك، جلّ عن ذلك وتعالى، أى لا يقدرون على ذلك، إذ لا شريك له تعالى ذكره. وهو قول أبى حاتم وغيره.

ويجوز أن يبتدأ " بكلا " على معنى ألاَ بل هو الله، أو حقا بل هو الله. فذلك سائغ جائز .

والوقف عليها الاختيار.

ومن ذلك موضعان فى المعارج: الأول قوله تعالى: (وَمَن فى الأَرْض جَمِيعا ثُمَّ يُنْجِيهِ ۞ كَلاَّ)[1] الوقف على " كلا " حسن مختار، على معنى لا ينجيه أحد ممن فى الأرض ولو افتدى به. وقيل: المعنى انتبهوا وازدجروا إن الذين يُعذّبون به لَظَى.

ويجوز الابتداء " بكلا " على معنى ألاَ إنّها لَظى، تجعلها افتتاح كلام.

ولا يحسن أن يبتدأ " بكلا " على معنى " حقا "، لأنه يلزم فتح " أنّ "، على ما تقدم ذِكرُنا له، والفتح لم يقرأ به أحد.

والثانى قوله تعالى: (أَيَطْمَعُ كُلُّ امْرِئٍ مِّنْهُمْ أَنْ يُدْخَلَ جَنَّةَ نَعِيم ۞ كَلاَّ)[2] الوقف على كلا حسن جيّد، على معنى ليس الأمر على طمعه وشهوته، أى لا يدخل الجنة.

ويجوز الابتداء " بكلا " على معنى إنا خلقناهم ، تجعلها افتتاح كلام وتنبيها على قدرة الله جل ذكره.

---

(١) الآية ١٤ - ١٥ .

(٢) الآية ٣٨ - ٣٩ .

ولا يحسن أن تجعل " كلا " ههنا بمعنى " حقا " ، لأنه يلزم فتح " أن"، وذلك لم يقرأ به أحد .

ومن ذلك في المُدّثر أربعة مواضع : الأول قوله : (ثُمَّ يَطْمَعُ أَنْ أَزِيدَ * كَلاَّ)[1] الوقف على " كلا " حسن مختار ، على معنى لا أزيد في ماله وولده. وكان نزول الآية في الوليد بن المغيرة . قال سعيد بن جُبَير: كان له ثلاثة عشر ولدا ، كلّهم ذو بيت. فلما نزلت " كلا " في قصته لم يزل في إدبار من الدنيا من نفسه وماله وولده حتى هلك. فهذا يؤيد حسن الوقف عليها.

وروى بعضهم أن " كلا " نزلت بعد قوله (ثم يطمع أن أزيد) فبهذا التأويل يحسن الابتداء " بكلا " ، على معنى " ألا إنه كان " تجعلها افتتاح كلام .

ولا يحسن أن يبتدأ بها على معنى " حقا " ، لأنه يلزم فتح " أن " ، وذلك لم يقرأ به أحد .

والثاني قوله تعالى: (وَمَا هِيَ إِلاَّ ذِكْرَى لِلْبَشَرِ * كَلاَّ وَالْقَمَرِ)[2] الوقف على (كلا) لا يحسن، لأنك لو وقفت عليها لصارت ردًّا لما قبلها، وما قبلها لا يُرَدّ ولا ينكر. والابتداء بها حسن، على معنى ألا والقمر ـ وحقّا والقمر، أي حقا ما أقول والقمر. وقد أجاز قوم الوقف هنا على " كلا " جعلوها ردًّا لما تضمنته الآية ممّا أتى في التفسير من قول أبي جهل لأصحابه – عند نزول قوله تعالى في خَزَنة جهنم : (عليها تسعة عشر) – قال لهم : أنا أكفيكم سبعة عشر ، واكفوني أنتم اثنين . وهو مذهب الطبري[3]. وهذا بعيد ، لأنه لفظ لم يتضمنه

(١) الآية ١٥ – ١٦.

(٢) الآية ٣١ – ٣٢.

(٣) كلام أبي جهل في تفسير الطبري: يخبركم محمد أن خزنة النار تسعة عشر وأنتم الدُّهْم (العدد الكثير) أفيعجز كل عشرة منكم أن يبطشوا برجل من خزنة جهنم؟!

لفظ الآية. فالأحسن أن يوقف على " كلا " في هذا الموضع، وأن يبتدأ بها، على ما ذكرنا.

وقال الفراء: كلاّ صلة للقسم الذى بعدها، فلا يوقف عليها. كأنه قال: أى والقمر، كما يقولون : كلا وربّى، يريد أى وربى.

وأجاز قوم الوقف عليها، على معنى ليس الأمر كما ظنّوا، لأن القوم أنكروا أن يكون ذكرى للبشر، نفى ذلك " بكلا " . وفيه بُعْد للإشكال والاحتمال. وتَرْك الوقف أقوى وأَبْيَن.

والثالث قوله: (بَلْ يُرِيدُ كُلُّ امْرِئٍ مِنْهُمْ أَنْ يُؤْتَى صُحُفاً مُنَشَّرَةً . كَلاَّ)[1] الوقف (١٩٩ ظـ) على " كلا " حسن بالغ تجعلها ردًّا لما قبلها، أى لا يؤتى ذلك. وقيل : المعنى كلا لا يؤمنون بالصحف لو أتتهم.

ويجوز الابتداء " بكلا " ، على معنى " ألاَ " وعلى معنى " حقا " . والوقف عليها أحسن.

والرابع قوله " (بَلْ لاَ يَخَافُونَ الآخِرَةَ. كَلاَّ)[2] الوقف على "كلا " لا يجوز، لأنك كنت تنفى فيها ما حكى الله عنهم من أنهم لا يخافون الآخرة. فإن جعلتها للنفى على أنها تأكيد لكلاّ الأولى جاز الوقف عليها عند بعض العلماء. وهو مذهب أبى حاتم والكسائى ونصير يجعلونها ردًا تأكيدا" لكلا " الأولى، فتنفى ما نفته الأولى . وهذا بعيد لأنّ التأكيد لا يفرّق بينه وبين المؤكد. وقد أجازوا الوقف على كلاّ الأولى، فكيف يجوز الوقف عليها، والثانية عندهم توكيد لها، فيفرّقون بين المؤكد وتوكيده. وفيه بُعد آخر لإشكال المعنى. فلا يحسن الوقف عليها عندنا.

---

(١) الآية ٥٢ – ٥٣ .

(٢) الآية ٥٣ – ٥٤ .

ويجوز الابتداء بها ، على معنى أنه تذكرة . ولا يجوز الابتداء بها على معنى حقا أنه تذكرة ، لأنه يلزم فتح (أنّ)، على ما تقدم ذكره ، ولا يجوز فتحها، إذ لم يقرأ به أحد.

ومن ذلك ثلاثة مواضع في سورة القيامة: الأول قوله تعالى : (أَيْنَ الْمَفَرُّ * كَلاَّ)[1] الوقف على " كلا " لا يحسن ، لأنك لو وقفت عليها لنفيت ما حكى الله جلّ ذكره من قول الإنسان يوم القيامة : أين المفر ؟

وقد أجاز قوم الوقف عليها، جعلوها ردًا لما طمع به الإنسان من إصابته مَفرًا ذلك اليوم. فيكون التقدير لا موضع يلجأ إليه ذلك اليوم . ثم ابتدأ " لاوَزَرَ" بتكرير المعنى للتأكيد، إذ قد اختلف اللفظان. وهو قول. والأول أجود، لأن هذا المعنى قد تضمّنه قوله : " لا وزر ". فالوقف الحسن " " لا وزر "

ويحسن الابتداء " بكلا " ، على معنى " ألاَ "، وعلى معنى " حقا " وكونها بمعنى " حقا " أمكن وأبلغ في هذا المعنى، لأنها تكون تأكيدا لعدم الملجأ من الله يوم القيامة.

والثاني قوله تعالى : (ثُمَّ إنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ * كَلاَّ بَلْ تُحِبُّونَ)[2] الوقف على " كلا " لا يحسن ، لأنك كنت تنفي ما تضمن الله لنا من بيان كتابه. والابتداء بكلا حسن مختار في هذا ، على معنى ألا أو " حقا". وكونها بمعنى " حقا" أحسن، لتوكيد ما أخبر الله عن عباده، من محبتهم للدنيا وزهدهم في الآخرة. وذلك صحيح في كل الخلق إلا من عصمه الله ووفقه.

والثالث قوله : (تَظُنُّ أَنْ يُفْعَلَ بِهَا فَاقِرَةٌ * كَلاَّ إِذَا بَلَغَتِ)[3] الوقف على " كلا " لا يحسن ، لأنك لو وقفت عليها لنفيت ما حكى

---

(١) الآية ١٠ - ١١.

(٢) الآية ١٩ - ٢٠ .

(٣) الآية ٢٥ - ٢٦.

الله لنا عن الكفار يوم القيامة : وجوههم عابسة قد أيقنوا بوقوع العذاب عليهم، وذلك الحق لا يجوز نفيه. وقد أجازه الطبرى[1] ، على معنى يظن أن لن يعاقب، كلا . قال النحاس: أحسبه غلطا، إذ ليس فى القرآن حذف نفى. وهو كما قال .

والابتداء " بكلا " فى هذا حسن[2] بالغ ، على معنى حقا إذا بلغت أو على معنى ألاَ إذا بلغت.

ومن ذلك موضعان فى " عم يتساءلون " : الأول قوله تعالى: (الَّذِى هُمْ فِيهِ مُخْتَلِفُونَ كَلاَّ سَيَعْلَمُونَ)[3] الوقف على " كلا " لا يحسن، لأنك كنت تنفى ما حكى الله لنا من اختلافهم فى النبأ العظيم، وهو القرآن، وذلك لا يُنفَى لأنه قد كان .

وقد أجاز نصير الوقف عليها، يجعلها نفيا لما تضمنه تأويل الآية من نفى المشركين للبعث. وذلك بعيد، لأنه لفظ لم يتضمنه معنى الآية، وإنما تكون " كلا " نفيا لما هو موجود فى لفظ النص. وفى الوقف عليها أيضا (٢٠٠ و) إشكال ، لأنه لم يُعلَم ما نفت: أَلَفْظَ الآية أم ما تضمنه اللفظ من التأويل. فلا يحسن الوقف عليها فى هذا الموضع. وحكى عن نصير أنه وقف عليها، على تأويل أنها ردّ لتحقق الاختلاف. قال: تقدير " كلا " لا اختلاف فيه.

وأنكر أبو حاتم الوقف على " كلا " فى هذا.

والابتداء " بكلا " حسن جيّد، على معنى ألاَ سيعلمون أو على معنى حقا سيعلمون . وكونها بمعنى حقا أحسن، ليؤكد بها وقوع العلم منهم، ويحقق بها لفظ التهدّد الذى تضمّنه الخطاب.

---

(١) لم أجد هذا القول الذى ينسبه المؤلف إلى الطبرى فى تفسيره لهذه الآية.

(٢) فى الأصل: أحسن. واتبعت عادته فى التعبير.

(٣) الآيتان ٣ ، ٤ .

والثاني قوله : (ثُمَّ كَلاَّ سَيَعْلَمُونَ)[1] الوقف على " كلا " لا يجوز، لأنك كنت تنفى ما مضى من التهدد والوعيد، وتنفى وقوع العلم ؛ وذلك كفر. فإن جعلت " كلا " بمعنى " حقا " ، وجعلتها تأكيدا وتقريرا " لكَلاَّ " الأولى لم يحسن الوقف عليها أيضا، لأن " سيعلمون " يكون أيضا تأكيدا وتكريرا "لسيعلمون " الأول ، ولا يفرق بين بعض التأكيد وبعض.

ولا يحسن أيضا الابتداء بها، لأن قبلها حرف عطف، وهو " ثم "، ولا يوقف على حرف العطف دون المعطوف.

والأحسن أن يوقف على " سيعلمون " الآخر ، الجملة الثانية – وهى كلا سيعلمون – تأكيدا للجملة الأولى ومعطوفة عليها.

ويجوز أن تقف على " سيعلمون " الأول، ثم تبتدئ " ثم كلا سيعلمون "، على قول الضحاك، لأنه قال : كلا سيعلمون، الأول للكافرين، ثم كلا سيعلمون الثاني للمؤمنين. ولك أن تجعله تهددا بعد تهدد، ووعيدا بعد وعيد، وفيه معنى التأكيد أيضا.

والاختيار أن تصل ولا تقف عليه.

ومن ذلك موضعان فى " عبس " : الأول قوله تعالى : (فَأَنتَ عَنْهُ تَلَهَّى * كَلاَّ)[2] الوقف على " كلا " لا يحسن ، لأنك كنت تنفى ما حكى الله من أمر النبى مع ابن أم مكتوم. وقد أجازه بعضهم. وهو مروى عن نافع ونصير. وقال نصير: معنى " كلا " ههنا ليس هذا الحق. وقيل: معنى الوقف على معنى لا تعرض عن هذا وتقبل على هذا، أى لا تفعل هذا. وهذا وجه صالح. وترك الوقف عليها أحسن وأبين.

---

(١) الآية ٥ . وفى الأصل : والثانى أن قوله .. وحذفت " أن " اتباعا لعادته فى الكلام.

(٢) الآية ١٠ – ١١ .

والابتداء " بكلا " أحسن، على معنى ألا إنها تذكرة . ولا يحسن أن تجعلها في الابتداء بمعنى " حقا " لأنه يلزم أن تفتح " أنّ " بعدها، ولم يقرأ به أحد. وقد قدّمنا القول في إيجاب الفتح بعد ما هو في معنى " حقا " .

الثاني قوله تعالى: (ثُمَّ إذا شَاءَ أَنْشَرَهُ. كَلاَّ لَمَّا يَقْضِ)[1] الوقف على "كلا" لا يجوز ، لأنك لو وقفت عليها لكنت تنفي البعث. والابتداء بها حسن، على معنى " ألا " ، وعلى معنى " حقا " .

ومن ذلك موضع في " الانفطار " ، وهو قوله تعالى : (أيِّ صُورَةٍ مَا شَاءَ رَكَّبَكَ . كَلاَّ بَلْ تُكَذِّبُونَ)[2] الوقف على " كلا " لا يحسن ، لأنك كنت تنفي ما أخبرنا الله به، من أنه يصوّر الإنسان في أيّ صورة شاء : في صورة أب أو أم أو عم أو خال أو حمار أو خنزير . وذلك حق لا ينفَى.

وقد أجازه نصير على معنى لا يؤمن هذا الإنسان بذلك. وقيل : معنى الوقف ليس كما غررت به. وفيه بُعد للإشكال.

والابتداء بها حسن،على معنى ألا بل تكذبون. وكونها بمعنى " حقا " أحسن، ليفيد تأكيد تكذيبهم بالدين، وهو الجزاء في الآخرة.

ومن ذلك أربعة مواضع في " المطففين ": الأول قوله تعالى : (يَوْمَ يَقُومُ النَّاس لِرَبِّ الْعَالَمِينَ . كَلاَّ إِنَّ كِتَابَ الْفُجَّارِ)[3] الوقف على " كلا " لا يحسن، لأنك كنت تنفي قيام الناس لرب العالمين، وذلك لا يُنفَى بل هو حق لا شك فيه.

وقد أجاز الطبري الوقف عليها، جعلها ردًّا لما ظن المشركون من عدم الحشر والبعث. ودل على هذا المعنى قوله : ألا يظن أولئك أنهم (٢٠٠ ظـ)

---

(١) الآية ٢٢ – ٢٣ .

(٢) الآية ٨ – ٩.

(٣) الآية ٦ – ٧.

مبعوثون. والوقف عليها على هذا التقدير بعيد، لأنه لا يُدرَى ما نفت: أإثباتَ البعث أم نفيه، ولأن الذى يقربُ منها أولى بأن تكون نفيا له مما بَعُد عنها، والذى يقرب منها لا يجوز نفيه، لأنه إثبات للبعث والحشر وذلك لا ينفى. ففى الوقف عليها إشكال ظاهر، إذ لا يعلم ما نفت إلا بدليل آخر. فترك ذلك أحسن وأولى، فاعلم.

وعلّل نصير جواز الوقف عليها بأن قال: معناها كلا لا يسوغ لكم النقص، جعلها ردًا لما فى أول السورة.

والابتداء بها حسن جيّد، على معنى ألا إن كتاب. ولا يحسن أن يبتدأ بها، بمعنى " حقا "، لأنه يلزم فتح " أن " ولم يقرأ به أحد، ولا يجوز لأن اللام فى خبرها.

والثانى قوله تعالى: (قَالَ أَسَاطِيرُ الأَوَّلِينَ * كَلاَّ) [1] الوقف على " كلا " حسن جيد، تجعلها ردًا ونفيا لقول الكافرين فى القرآن بأنه أساطير الأولين. فالمعنى ليس الأمر كما قال.

ويجوز عند أبى حاتم الابتداء " بكلا " على معنى ألا بل ران أو حقا بل ران. وكونها بمعنى " حقا " أحسن لتوكيد كون غلبة الذنوب والمعاصى على قلوبهم.

والثالث قوله تعال: (مَا كَانُوا يَكْسِبُونَ * كَلاَّ إِنَّهُمْ) [2] الوقف على "كلا" لا يحسن، لأنك كنت تنفى غلبة الذنوب والمعاصى على قلوبهم. وقد أخبرنا الله بذلك عنهم فلا يحسن نفيه.

وقد أجاز بعضهم الوقف عليها، على معنى لا يؤمنون برَيْن الذنوب على قلوبهم. وفيه بُعد للإشكال.

---

(١) الآية ١٣ - ١٤.

(٢) الآية ١٤ - ١٥.

وابتداؤه بكلا [غير] [1] حسن على معنى " حقا "، لأنه يلزم فتح "إن"، ولم يقرأ به أحد ، ولا يجوز.

والرابع قوله تعالى : (ثُمَّ يُقَالُ هذا الَّذى كُنْتُم بِهِ تُكَذِّبُون ۝ كَلا إنَّ) [2] الوقف على " كلا " لا يحسن، لأنك كنت تنفى ما حكى الله أنه يقال للكفار يوم القيامة: هذا الذى كنتم به تكذبون. وذلك كائن لابد منه، فنفيه كفر. وقد أجازه نصير، على معنى لا يؤمنون بالعذاب والجزاء. وفيه بُعْد للإشكال والاحتمال والنفى.

ويحسن الابتداء " بكلا " على معنى ألا إن كتاب. ولا يحسن أن تكون بمعنى " حقا " فى الابتداء بها، لأنه يلزم فتح " أن "،ولم يقرأ به أحد، ولا يجوز. وقد قدمنا القول فى علة وجوب ذلك.

ومن ذلك موضعان فى " الفجر " : الأول قوله تعالى : (فَيَقُولُ رَبِّى أَهَانَنِ ۝ [كَلاَّ][3]) الوقف على " كلا " حسن ، تجعلها ردًّا لما قاله الإنسان ، إذ قد ادعى أنّ تضييق الله عليه فى رزقه إهانة له من الله. فالمعنى ليس الأمر على ما قال الإنسان: لم يُهِنْهُ بتضييق الرزق ولا أكرمه بسعة الرزق، ولكن يجب أن يحمد الله على الغنى والفقر.

ومذهب الأخفش وأحمد بن موسى[4] أن يبتدأ " بكلا " على معنى حقا أو على معنى ألا بل لا يكرمون .

---

(١) غير: زيادة ضرورية ليتسق الكلام، وقد أشير إلى ذلك فى هامش الأصل.

(٢) الآية ١٧ – ١٨.

(٣) الآية ١٦ – ١٧ .

(٤) لعله يريد أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد التميمى، أول من سبّع القراآت، ولد سنة ٢٤٥ هـ فى بغداد، وقرأ على عبد الرحمن بن عبدوس وعبد الله بن كثير وثعلب وغيرهم. وبعد صيته وفاق نظراءه وكثر تلاميذه، وكان له ٨٤ خليفة يأخذون على الناس. وتوفى فى ٣٢٤ هـ.

والثانى قوله تعالى: (وَتُحِبُّونَ الْمَالَ حُبا جَما ۝ كَلا إِذَا دُكَّتِ[1])الوقف على " كلا " لا يحسن ، لأنك كنت تنفى ما أخبر الله به من كثرة حب المال، وذلك لا يجوز نفيه.

وأجاز نصير الوقف على " كلا " . والمعنى عنده لا يغنى عنكم جمع المال وتوفيره.

ويحسن الابتداء " بكلا " على معنى حقا ، أو على معنى ألا إذا دكت.

ومن ذلك ثلاثة مواضع فى سورة العَلَق: الأول قوله تعالى : (عَلَّمَ الإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ ۝ كَلا [2]) الوقف على " كلا " لا يحسن، لأنك كنت تنفى ما قد حكى الله لنا من أنه علمنا ما لم نكن نعلم، ونفى ذلك كفر. ويقوّى ذلك ما قدمناه من أنّ الوحى انقطع عند " ما لم يعلم "، وهو تمام الخمس الآيات التى نزلت على النبى – صلى الله عليه وسلم– أول ما نزل . ثم بعد ذلك بمدة نزل عليه (كَلاَّ إِنَّ الإِنسَانَ لَيَطْغَى).

وقد أجاز بعضهم الوقف على " كلا" على معنى لا يعلم الإنسان أنّ الله علمه ، ثم استأنف إن الإنسان ليطغى. وفيه بُعْد، للإشكال(٢٠١ و) الداخل فيه، والاحتمال ، ولمخالفة ما روى من التفسير.

ويحسن الابتداء " بكلا " ، على معنى ألا إنّ الإنسان ليطغى. ولا يحسن أن تكون بمعنى " حقا " لأنه يلزم فتح " أنّ " ، وذلك لم يقرأ به أحد، ولا يجوز أيضا لأن اللام فى خبرها.

والثانى قوله تعالى : (أَلَمْ يَعْلَم بِأَنَّ اللهَ يَرَى ۝ كَلاَّ لَئِن)[3] الوقف على "كلا" لا يحسن ، لأنك كنت تنفى رؤية الله لأعمال عباده، وذلك كفر.

---

(١) الآية ٢٠ – ٢١ .

(٢) الآية ٥ – ٦.

(٣) الآية ١٤ – ١٥ .

وقد أجاز الطبرى والقُتَبِىُّ الوقف عليها[1] ،جَعَلاها نفيا للعلم عن الكافر. كأنه قال: ألم يعلم بأن الله يرى ، كلا، أى لم يعلم أبو جهل بذلك. وهذا بعيد. إنما تكون " كلاّ " نفيا لما يليها دون ما بَعُدَ عنها. وأيضا فإنه يُشكِل فلا يُدْرَى أى شيء نفت " كلا " [2]: ما يليها أم ما بعد عنها.

والابتداء " بكلا " حسن بالغ، على معنى حقا ، أو على معنى ألاَ لئن لم ينته.

والثالث قوله : (سَنَدْعُ الزَّبَانِيَةَ ۝ كَلاَّ لا تُطِعْهُ)[3] الوقف على " كلا " لا يحسن ، لأنك كُنت تنفى ما أخبرنا الله به من دعاء الزبانية يوم القيامة. وقد أجازه قوم على معنى لا يقدر الكافر على دعاء أهل ناديه، ولا ينتفع بذلك يوم القيامة. وفيه بُعد، للإشكال والاحتمال[4] فى المعنى.

والابتداء بها حسن، على معنى حقا لا تطعه، أو على معنى ألاَ لا تطعه.

ومن ذلك ثلاثة مواضع فى " ألهاكم ": الأول قوله تعالى : (حَتَّى زُرْتُمُ الْمَقَابِرَ ۝ كَلاَّ سَوْفَ تَعْلَمُونَ ۝ ثُمَّ كَلاَّ سَوْفَ تَعْلَمُونَ ۝ كَلاَّ لَوْ تَعْلَمُونَ ۝)[5] لا يحسن الوقف على شيء منها البتة، لأنك لو وقفت على الأول لنفيت ما قبله، ونفيه لا يجوز. ولو وقفت على الثانى لنفيت وقوع العلم منا بحقائق الأمور فى الآخرة، وذلك لا يجوز . فإن جعلت "كلاّ " الثانية تأكيدا للأولى. وجب أيضا أن يكون " سوف تعلمون " تأكيدا لـ " سوف تعلمون " الأولى. فتكون الجملة

---

(١) فى الأصل : وقد أجازه الطبرى والقتيى الوقف عليها.

(٢) فى الأصل : أكلا.

(٣) الآية ١٨ - ١٩ .

(٤) فى الأصل : واحتمال. وانظر تعليقه على كلا الأولى فى سورة العلق.

(٥) الآيات ٢ - ٥.

كـلها تأكـيدا لـلجملة الأولى، ولا يفـرّق بـين بعـض الثانـية وبعـض. وكذلـك القـول فـي الثانية.

وقـال محمـد بـن عيسـى[1] : (حَـتَّى زُرْتُـمُ الْمَقَابِـرَ ۞ كَـلاَّ) وقـف. والمعـنى عـنده كلا لا ينفعكم التكاثر.

ويحسـن الابـتداء " بكـلا " الأولى ، عـلى معـنى حقـا ، وعـلى معـنى ألا سـوف تعلمون.

ولا يحسـن الابـتداء " بكـلا " الثانـية ، لأن حـرف العطـف لا يوقـف علـيه دون المعطوف.

ويحسـن الابـتداء " بكـلا " الثالـثة ، عـلى معـنى حقـا لـو تعـلمون ، وألاّ لـو تعلمون . وهذا كله اختيار أبى حاتم .

ومـن جعـل الخطـاب " بكـلا " الثالـثة ومـا بعدهـا للعصـاة مـن المؤمـنين ،والأولى للكفـار – وهـو قـول الضـحاك– ابـتدأ بــ (ثـم كـلا سـوف تعـلمون). قـال: تصـلها بما قبلها.

ومـن ذلـك موضـع فـى " الحطمـة ": قولـه تعـالى : (يَحْسَـبُ أَنَّ مَالَـه أَخْلَـدَهُ ۞ كَـلاَّ)[2] الوقـف عـلى " كـلا " حسـن بـالغ ، تـنفى بهـا ظـن المشـرك أن ماله أخلده، والمعـنى لـيس الأمـر عـلى ظـنه وحسـابه . وهـو قـول نـافع وأبـى حـاتم ونصـير وغيرهم.

---

(١) لعلـه يـريد أبـا عـبد الله محمد بن عيسى بن إبراهيم بن رزين التيمى الأصبهانى، وكان إمامـا فى القـراآت مشـهورا، له اختيار فى القراءة أول وثان. أخذ القراءة عن خلاد بن خـالد والحسـن بـن عطـية ونصـير بن يونس وغيرهم. ألف عدة كتب فى القراآت. ومات سنة٢٥٣ أو ٢٤٢ هـ.

(٢) سورة الهمزة ،الآية ٣ ، ٤.

ويجــوز أن يبــتدأ (بهــا) عــلى معــنى حقــا، أو عــلى معــنى ألا لينــبذن فــى الحكمة. وهو اختيار أبى حاتم.

فهذا جميع ما فى كتاب الله تعالى من ذلك .

ويجـوز لـك فـى جـميعها أن تصـلها بمـا قبـلها ومـا بعدهـا ، فـتـعداها إلى تمـام آخـر بعدهـا، ولا تبـتدئ بهـا ولا تقـف علـيها. إلا أن الاخـتـيار مـا ذكـرنا مـتقدما. فكـل مـا ذكـرنا أنـه لا يحسـن الوقوف عليه إنمـا نـريد بـه عـلى المذهـب (٢٠١ ظ) الـذى اخترنـاه، وعـلى القـول الـذى انْتَحلناه،وعـلى مـا تقدم ذكـره، لأن جمـيع مـا ذكرنا قد وقع فيه اختلاف كثير.

فأمـا مـن أجـاز الوقـف علـيها فـى كـل موضـع فـلا يمـنع شـيئا مـن ذلـك، ولـيس هو الاختيار ، ولا عليه مذاهب القراء. فافهم ذلك.

فجميع ما ذكرنا من " كلا " ينقسم أربعة أقسام:

الأول : مـا يحسـن الوقـف علـيه عـلى معـنى [و] يحسـن الابـتداء بـه عـلى معـنى آخـر. وذلـك أحـد عشـر موضـعا: موضـعان فـى مـريم: وموضـع فـى المؤمـنون، وموضـع فـى سبأ،وموضـعان فـى المعـارج، وموضـعان فـى المدثـر : قولــه : ثـم يطمـع أن أزيـد كـلا، وقولــه: أن يؤتـى صـحفا منشـرة كـلا، وموضـع فـى المطففـين: قولــه: أسَـاطِيرُ الأولـين كـلا ، وموضـع فـى الفجـر: قولـه : أهـانن كـلا ، والحـادى عشـر فـى الحطمـة: قولـه : يحسـب أن مالـه أخلـده كـلا . فهـذه أحـد عشـر موضـعا، قـد ذكـرناها مفسـرة فـى مواضـعها. والاخـتـيار أن يوقـف علـيها. ويجـوز الابـتداء بهـا على المعانى التى تقدم ذكرها.

القسـم الـثانى : وهـو مـا لا يحسـن الوقـف علـيها ويحسـن الابـتداء بهـا. وذلـك فـى ثمانـية عشـر موضـعا: فـى المدثـر موضـعان: قولــه تعـالى : ومـا هـى إلا ذكـرى للبشـر كـلا والقمـر، وقولــه : كـلا بـل لا يخـافون الآخـرة كـلا إنـه تذكـرة ، وثلاثـة مواضـع فـى القـيامة، وموضـع فـى عـم يتسـاءلون : قولــه : الـذى هـم فـيه مخـتلفون

كلا سيعلمون، وموضعان فى عبس، وموضع فى الانفطار[1] وثلاثة مواضع فى المطففين: قوله: لرب العالمين كلا إن كتاب الفجار ، وقوله: ما كانوا يكسبون كلا إنهم، وقوله: الذين كنتم به تكذبون كلا إن كتاب الأبرار ، وموضع فى الفجر: قوله : حبا جما كلا إذا دكت، وثلاثة مواضع فى العلق، وموضعان فى ألهاكم التكاثر: حتى زرتم المقابر كلا سوف تعلمون، وقوله : كلا لو تعلمون. فهذه ثمانية عشر موضعا، قد ذكرناها مفسرة فى مواضعها. والاختيار أن لا يوقف على شيء منها. ولك أن تبتدئ بجميعها على المعانى التى تقدم ذكرها.

ذكر القسم الثالث : وهو ما لا يحسن الوقف فيه على " كلا " ولا الابتداء بها. وذلك موضعان: فى عَمّ موضع واحد: قوله : ثم كلا سيعلمون، وفى ألهاكم موضع: ثم كلا سوف تعلمون. وقد مضى تفسير ذلك وعلته.

ذكر القسم الرابع: وهو ما لا يحسن الابتداء " بكلا " ويحسن الوقف عليه. وذلك موضعان : وهما فى الشعراء ، وقد مضى ذكرهما وعلتهما.

فذلك ثلاثة وثلاثون موضعا. وقد ذكرتها لك مفسرة ثم أعدتُها مجملة مقسمة. فما ذكرنا فهو الاختيار ، وبه نأخذ . والاختلاف فى ذلك كثير بين العلماء ، ولكنا توسطنا القول واخترنا ما اجتهدنا فى اختياره. وليس مما اخترنا حرف إلا وقد قال به جماعة من العلماء، واختاره كثير من القراء. وأكثره روى عن نافع، رحمه الله. فافهم ذلك، واعمل عليه، تُصِب الصواب، إن شاء الله.

---

(١) فى الأصل : وموضع فى الانفطار وثلاثة مواضع فى الانفطار، وهو سبق قلم.

الجزء الثانى
الوقف على بلى

(بَلَى)

فأما " بَلَى " فنبدأ بذكر أصلها وعللها والفرق بينها وبين " نَعَم"، ليستبين معناها. ثم نُتْبع ذلك ذِكْر مواضعها فى كتاب الله جَلّ ذكره .

ذكر مواضع " بَلَي " فى الكلام والقرآن

اعلم أن " بلى " لها موضعان:

الأول : أن تكون ردًّا لنفي يقع قبلها: خبرا كان أو نَهْيا، فيُنْفَى بها ما قبلها من النفى وتحقّقُه[1]. تقول : ما أكلتُ شيئا. فيقول الرادّ: بلى. أى بلى قد أكلتَ. وتقول : لا تدخل الدار . فيقول الراد: بلى . أى بلى أدخلها. ومنه قوله تعالى: (مَا كُنَّا نَعْمَلُ مِنْ سُوءٍ بَلَى)[2] أى بل عملتم السوء. وقوله : (لا يَبْعَثُ الله مَنْ يَمُوتُ بَلَى)[3] أى بلى يبعثه . ف " بلى " ردّ للنفى الذى قبلها.

الموضع الثانى: أن تقع جوابا لاستفهام دخل على نفى تحققه فيصير معناها التصديق لما قبلها. وذلك قوله[4]: ألم أكن صديقك؟ ألم أحسن إليك ؟ فيقول الرادّ: بلى، إذا صَدّقه،والمعنى بل كنت صديقى، وبلى أحسنت إلىّ. ومنه قوله تعالى: (أَلَمْ يأْتِكُمْ نَذِيرٌ * قَالُوا بَلَى قَدْ جَاءَنَا نَذِيرٌ)[5] وقوله : (أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى)[6] أى بلى أنت ربنا. فهى فى هذا الأصل تصديق لما قبلها ، وفى الأصل الأول ردّ لما قبلها وتكذيب له.

---

(١) أى توجبه ، وفى الأصل: وتحقيقه.

(٢) سورة النحل ، الآية ٢٨ .

(٣) سورة النحل، الآية ٣٨.

(٤) أى قول القائل،وفى الأصل : قولها.

(٥) سورة الملك، الآية ٨ ، ٩.

(٦) سورة الأعراف ،الآية ١٧٢.

ذكر الفرق بين " نعم " و " بَلَى "

اعلم أن " نعم " أصلها أن تكون تصديقا لما قبلها في كل كلام وإيجابا له، وتكون للعدة، تقول : هل تحسن إليّ ؟ فيقول الراد: نعم، فيَعِده بالإحسان . فإن أراد تَرْك الإحسان قال: لا ، ولا تحسن هنا "بلى " . وتقول : هل زيد في الدار ؟ فيقول الرادّ: نعم، إن كان في الدار ؛ ولا، إن لم يكن فيها. ولا تدخل " بلى " هنا، لأنه لا نفي فيه.

ونقول : ألا تنزل عندنا؟ فيقول الراد: بلى، أي بلى أنزل عندكم. فجئت بـ " بلى " لأنه استفهام دخل على نفي. ولو قلت: نعم، لَحقّقت تَرْك النزول ، فيصير المعنى لا أنزل عندكم . وقد قال تعالى: (أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى)[1] وقال: (أَلَيْسَ هَذَا بِالْحَقِّ قَالُوا بَلَى)[2] فمعناه بلى أنت ربنا، وبلى هذا الحق. ولو وقعت " نعم " في موضع "بلى " لصار كُفْرا، لأنه يصير المعنى نعم لست بربنا، ونعم ليس هذا الحق؛ وهذا كفر.

ويتبين [من] ذلك أن رجلا لو قال لغيره: أليس لي عندك مئة دينار ؟[3] فقال المخاطب: بلى ، لَلَزِمه الإقرار بمئة دينار، لأن المعنى بلى لك عندي مئة دينار. ولو قال المخاطب: نعم، لم يلزمه شيء، لأنه يصير المعنى نعم ليس لك عندي مئة دينار.

فـ " نعم " مخالفة لـ " بلى " . إن كانت " بلى " ردا لما قبلها ، كانت "نعم" – إذا وقعت موقعها – تصديقا لما قبلها. تقول : ما

---

(١) سورة الأنعام، الآية ٣٠ .

(٢) سورة الأحقاف ، الآية ٣٤.

(٣) في الأصل : ويتبين ذلك أن رجلا أقر لغيره، والعبارة محرفة.

أكلتُ شيئا. فيقول المراد: بلى ، فيرد نفيه، والمعنى بلى أكلت. فإن قال المراد: نعم، فقد صدّقه فى نفيه عن نفسه الأكل، ويصير المعنى لم تأكل شيئا . وإذا كانت " نعم " – إذا وقعت موقعها – ردًا لما قبلها (٢٠٢ ظـ) تقول : ألم أكرمْك ؟ فيقول : بلى، إذا صَدّقه، والمعنى بل أكرمتنى. فإن قلت : نعم، رددت قوله، ويصير المعنى نعم لم تكرمنى. فهما ضدّان . فاعلم ذلك.

وقد منع بعض البصريين وقوع " نعم " فى جواب الاستفهام الذى دخل عليه النفى، وقال : إذا أردت نفيه جئت بـ " بلى". فإذا قال : ألست صديقك؟ فأردت نفى صداقته فجوابه " لا " أى لست صديقى. ولا تقع " نعم " عنده إلا للتصديق والعِدَة. وتقع " بلى " فى جواب النفى أو فى جواب ما أصله النفى. وقد فُسِّر ذلك.

وقال الفراء: لا يقولون فى جواب الجحد " نعم " إلا إذا صدقوا المتكلم فى قوله، [وإذا لم يصدقوا المتكلم فى قوله][1] قالوا : بلى، للفرق بين المعنيين. وتفسير هذا أن المتكلم إذا قال : ما دخلتُ الدار، فصدّقه السامع قال له: نعم ، أى نعم لم تدخلها ، وإذا لم يصدقه قال له : بلى ، أى بلى قد دخلتها. وهذا مبنى على الأصول التى تقدم ذِكْرُها، فافهم.

ذكر أصل " بلى " وعلل زيادة ألفها

ذكر بعض النحويين أن أصل " بلى ": " بل " ولذلك كان حقها أن تأتى جوابا فى النفى، كما تأتى " بل " فى قوله : ما رأيت زيدا بل عمرا. فإذا قال القائل: ألا تكرمنى ؟ فقال المجيب " بلى، فإنما يريد بل أكرمك ، فحذف الفعل الذى بعد " بل " وزاد على " بل "

(١) زيادة ضرورية للمعنى.

ألفا ليحسن السكوت عليها ، وليُعلم أن الكلام قد انقطع . ولو وقفت على (بل) لانتظر السامع إتيان كلام آخر بعد " بل " فإذا جيء بالألف للوقف عُلِم أنه لا كلام بعد ذلك، إذ الوقف لا يكون إلا عند انقطاع الكلام. ثم كثر استعمالهم للحذف بعد " بلى " حتى أتوا بلفظ المحذوف وأثبتوا الألف، وذلك نحو قولك لمن قال: ألا تدخل الدار؟ فتقول: بلى أدخلها، فبقيت الألف مع إتيانك بالمحذوف.

وقد أتى إثبات المحذوف بعد " بلى " في القرآن وحذفُه، والحذف أكثر. قال الله تبارك وتعالى: ﴿ ءَالَٰفٍ مِّنَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ مُنزَلِينَ * بَلَىٰٓ إِن تَصْبِرُوا۟ وَتَتَّقُوا۟ وَيَأْتُوكُم مِّن فَوْرِهِمْ هَٰذَا يُمْدِدْكُمْ رَبُّكُم ﴾ [1] فالفعل المحذوف بعد " بلى " في هذا الوضع " يكفيكم " فالمعنى بلى يكفيكم إن تصبروا وتتقوا.

وقال تعالى : ﴿ سَأَلَهُمْ خَزَنَتُهَآ أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَذِيرٌ * قَالُوا۟ بَلَىٰ قَدْ جَآءَنَا نَذِيرٌ ﴾ [2] فهذا أثبت ما حذف منه بعد " بلى ".

وقال تعالى : ﴿ وَقَالُوا۟ لَن تَمَسَّنَا ٱلنَّارُ إِلَّآ أَيَّامًا مَّعْدُودَةً قُلْ أَتَّخَذْتُمْ عِندَ ٱللَّهِ عَهْدًا فَلَن يُخْلِفَ ٱللَّهُ عَهْدَهُۥٓ أَمْ تَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ بَلَىٰ مَن كَسَبَ سَيِّئَةً ﴾ [3]

وقال تعالى : ﴿ وَقَالُوا۟ لَن يَدْخُلَ ٱلْجَنَّةَ إِلَّا مَن كَانَ هُودًا أَوْ نَصَٰرَىٰ تِلْكَ أَمَانِيُّهُمْ قُلْ هَاتُوا۟ بُرْهَٰنَكُمْ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ * بَلَىٰ مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُۥ لِلَّهِ ﴾ [4] فهذا قد حُذِف فيه بعد " بلى " : " تمسسكم النار أكثر من ذلك " ، وبلى يدخلها غيرهم. وسنفسر كل حرف في موضعه إن شاء الله تعالى.

---

(١) سورة آل عمران ، الآية ١٢٤ – ١٢٥.

(٢) سورة الملك ، الآية ٨ – ٩.

(٣) سورة البقرة، الآية ٨٠ – ٨١.

(٤) سورة البقرة ، الآية ١١١ – ١١٢ .

وقال بعض الكوفيين: " بلى " أصلها " بل " لكن زيدت الألف لتدل على الإيجاب في جواب الاستفهام الداخل على النفى، وفى جواب النفى قبل المنفى فى الأصل، والألف أحدثت معنى الإيجاب لما قبل " بلى " ومن أجل زيادة الألف جازت فيها الإمالة، ومن أجل جواز الإمالة فيها جاز أن تكتب بالياء.

وذكر بعض القراء عن الفراء وغيره من الكوفيين أن الألف فى " بلى " ألف تأنيث دخلت لتأنيث الكلمة، ولذلك جاز [تْ] إمالتها وكتبت بالياء. واستدل على ذلك بدخول التأنيث على الحروف وغيرها فى قوله : ثُمَّت، ولات، ورُبَّت، وشبهها، وذلك لتأنيث الكلمة.

فـ " بلى " عند الجميع حرف يدل على المعانى (٢٠٣ و) المتقدم ذكرها. وإنما وقع الاختلاف فى الألف. فمذهب البصريين أن " بلى " بكَمالِها حرف. ومذهب الكوفيين أن الألف زائدة، على ما ذكرنا من اختلاف مذاهبهم وتقديراتهم، فافهم جميع ما ذكرت لك.

ذكر مواضع بلى فى كتاب الله والوقف عليها والابتداء بها

اعلم أن " بلى " وقعت فى كتاب الله جلّ ذكره فى اثنين وعشرين موضعا، فى ست عشرة سورة؛ وهى جارية على ما قدمنا من الأصول لا تخرج عنها. وكلها لا يحسن الابتداء بها لأنها جواب لما قبلها؛ هذا مذهب نافع بن أبى نعيم وغيره. وبعض النحويين يختار الابتداء بها. ولسنا نرى ذلك لأن الجواب متعلق بما هو جواب له، كجواب وشبهه.

فمن ذلك ثلاثة مواضع بالبقرة : الأول : قوله : (مَا لاَ تَعْلَمُونَ ۞ بَلَى مَنْ كَسَبَ)[1] الوقف على " بلى " حسن لأنها جواب للنفى فى قولهم : ﴿ وَقَالُواْ لَن تَمَسَّنَا ٱلنَّارُ إِلَّآ أَيَّامًا مَّعْدُودَةً ﴾ فالمعنى بل تمسكم أكثر من ذلك، وحذفت الجملة بعد " بلى " لدلالة " بلى " عليها. ويدل على حسن الوقف على (بلى) أن ما بعدها مبتدأ وخبر، وهو قوله : " من " شرط فى موضع رفع بالابتداء، و " فأولئك " الخبر، والفاء جواب الشرط. وقد أجاز قوم الابتداء بـ " بلى " ههنا. والوقف عليها أقوى وأحسن لأنها جواب لما قبلها.

والثاني قوله تعالى : (إن كُنتُمْ صَادِقِينَ ۞ بلى مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لله)[2]. والوقف على " بلى " حسن لأنها جواب قولهم: (لَن يَدْخُلَ الْجَنَّةَ إلاَّ مَن كَانَ هُودًا أَوْ نَصَارَى) فالمعنى بلى يدخها غيرهم، ثم حذف ذلك لدلالة " بلى " عليه. ويدل على حسن الوقف على " بلى " أن ما بعدها مبتدأ وخبر، وهو قوله: (مَنْ أَسْلَمَ) فـ " من " شرط فى موضع رفع بالابتداء، و " فَلَهُ أجره " ابتداء وخبر فى موضع خبر " من"، والفاء جواب الشرط . ولا يبتدأ بها لأنها جواب لما قبلها.

والثالث : قوله تعالى : (أَوَلَمْ تُؤمن قالَ بَلَى ولكنْ)[3] الوقف على " بلى" حسن لأنه جواب الاستفهام الداخل على النفى فى قوله : (أولم تؤمن) فالمعنى بلى آمنت. وهو قول أحمد بن جعفر الدِّينورى.ثم يبتدئ (وَلَكَنْ لِيَطمئنَّ قَلْبى " أى ولكن سألتك ذلك لِيطمئن قلبى بالخُلّة.وقيل: الوقف الجيد على " قلبى " وهو الاختيار ، لأن (بلى ولكن ليطمئن قلبى) كله من قول إبراهيم

---

(١) الآية ٨٠ ، ٨١ .

(٢) الآية ١١١ ، ١١٢.

(٣) الآية ٢٦٠ .

عليه السلام، ولا يحسن التفريق بين بعض قوله وبعض. ومن أجاز الوقف هنا على " بلى " فإنما يَقدِّر إضمار قول آخر لقوله : (ولكن ليطمئن قلبى) المعنى عنده قال: بلى ، قال : ولكن ليطمئن قلبى. وكلما قَدِرت على ترك الإضمار كان أحسن.

ومنهم من أجاز الوقف على (تؤمن) ويبتدئ (قال بلى) . وذلك بعيد لأن الجواب متعلق بما قبله، فالأحسن أن تصل الكلام وتقف على " قلبى ".

ومن ذلك موضعان فى آل عمران : الأول قوله تعالى : وَيَقُولُونَ عَلَى اللهِ الْكَذِبِ (٢٠٣ ظـ) وَهُمْ يَعْلَمُونَ • بَلَى مَنْ أَوْفَى)[1]. الوقف على " بلى " حسن جيد لأنها جواب للنفى فى قولهم : (لَيْسَ عَلَيْنَا فِى الأُمِّيِّينَ سَبِيلٌ) فالمعنى بلى عليكم فيهم السبيل. ويدل على حسن الوقف على " بلى " أن ما بعدها ابتداء وخبر، وهو قوله : (مَنْ أَوْفَى بِعَهْدِهِ) فـ " من " شرط فى موضع رفع بالابتداء، و (فإِنَّ اللهَ يُحِبُّ الْمُتقِينَ) الخبر، والفاء جواب الشرط.

والثانى: قوله: (آلاَفٍ مِّنَ الْمَلائِكَةِ مُنْزَلِينَ • بَلَى إن تَصْبِرُوا وَتَتَّقُوا)[2] الوقف على " بلى " حسن، وهو قول نافع، لأنها جواب الاستفهام الداخل على النفى فى قوله: (أَلَن يَكْفِيكُمْ أَن يُمِدَّكُمْ) فالمعنى بلى يكفيكم أن يمدكم بخمسة آلاف ، ثم حذف ذلك لدلالة " بلى " وما بعده عليه .ويدل على حسن الوقف على " بلى " أن بعدها " إنْ " التى للشرط، وهى مما يبتدأ بها لأنها وما بعدها كالابتداء والخبر.

ولو قال قائل فى جميع ما ذكرنا من " بلى " وما نذكره : لا يبتدأ بها لأنها جواب لما قبلها، ولا يوقف عليها لأن ما بعدها من الكلام فى

---

(١) الآية ٧٥ ، ٧٦ .

(٢) الآية ١٢٤ — ١٢٥ .

أكثر المواضع تفسير للمحذوف ؛ لكان قولا له وجه حسن. ألا ترى أن قوله : "يمددكم" وما بعده تفسير للمحذوف بعد " بلى " . وهذا الأصل لا يصح[1] في كل المواضع ؛ قد يكون ما بعده تفسيرا للمحذوف بعدها، وقد لا يكون، فلذلك اخترنا الوقف عليها في المواضع المذكورة. فمنع الابتداء بـ " بلى " هو الاختيار. والوقف عليها فيه اختلاف، ووصلها بما قبلها وما بعدها ليس بالبعيد في الجواز لما ذكرت لك، فافهم.

ومن ذلك حرف في الأنعام ، وهو قوله تعالى: ﴿ أَلَيْسَ هَـٰذَا بِالْحَقِّ قَالُوا بَلَىٰ وَرَبِّنَا ﴾[2] الوقف على " بلى " لا يحسن لأن القَسم يتصل بها، وهي والقسم جواب للاستفهام الداخل على النفي في قوله تعالى: ﴿ أليس هذا بالحق﴾. وثَمَّ محذوف والتقدير قالوا[3] : بلى هذا الحق وربنا. فالابتداء بها لا يحسن لأنها جواب لما قبلها.

ومن ذلك موضع في الأعراف : قوله : ﴿ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ شَهِدْنَا ﴾[4] الوقف على " بلى" حسن جيد لأنها جواب للاستفهام الداخل على النفي قبلها، و (هو) قوله : ﴿ ألست بربكم) والمعنى بلى أنت ربنا . ثم حذف ذلك لدلالة " بلى " عليه.

وقال قوم : الوقف على " شهدنا " على معنى بلى شهدنا أنك ربنا. وهذا بعيد لأن " أنْ " ابتداءً لا ناصب لها، وهي متعلقة "بشهدنا أو بـ " أشهدهم"، وأيضا فإن أكثر المفسرين على أن هذا الضمير في

---

(١) في الأصل : لا يصحب ، وأعتقد أنه تحريف .

(٢) الآية ٣٠ .

(٣) في الأصل : ثم محذوف لتقدير قالوا. ولعل الصواب ما أثبته، وإن كان ذلك غير ما اعتاده في التعبير عن هذا الحذف.

(٤) الآية ١٧٣ .

"شهدنا" هو ضمير الملائكة لا ضمير بني آدم. فالابتداء بـ "شهدنا" حسن لأن الضمير لغير الأول. ومن جعل الضمير في "شهدنا" لبني آدم – وهو مروي عن ابن عباس – فالوقف على قوله: (الْمُبْطِلُونَ) لأن (أن تَقُولُوا) متعلق بـ "شهدنا" لأن المعنى شهد بعضنا على بعض كراهة أن تقولوا. وهذا التفسير إنما يتمكن على قراءة من قرأ "يقولوا .. أو يقولوا" بالياء. فأما من قرأها بالتاء فالأحسن أن تكون "شهدنا" للملائكة، فيتمكن الوقف على "بلى" مع القراءة بالتاء أكثر مما يتمكن مع القراءة بالياء، فاعلم ذلك.

والوقف على "بلى" صحيح حسن على قول مجاهد والضحاك والسدي، لأنهم يذهبون إلى أن المعنى قال بنو آدم: بلى شهدنا، ثم استأنف فقال الله للملائكة: اشهدوا، فقالوا (٢٠٤ و) شهدنا، فـ "شهدنا" من قول الملائكة على هذا التأويل، و "بلى" من قول بني آدم، فالواجب أن يتم الكلام على "بلى".

وقد قال أبو مالك إن "شهدنا" من قول الله إخبارا عن نفسه جل ذكره. وهذا كله إنما يكون على قراءة من قرأ بالتاء في (أن تقولوا .. أو تقولوا) فأما من قرأ بالياء فـ (بلى شهدنا) من قول بني آدم، كله متصل؛ فافهم ذلك.

ولا يجوز الابتداء بـ "بلى" ولا بـ "قالوا"، لأنه كله جواب لما قبله، كالخبر في الابتداء، وكالجواب من الشرط، وكالنعت من المنعوت، وكالعطف من المعطوف، في أشباه لذلك.

ومن ذلك موضعان في النحل: الأول: قوله: (مَا كُنَّا نَعْمَلُ مِن سُوءٍ بَلَى إنَّ اللهَ)[1] الوقف على "بلى" حسن جيد بالغ – وهو قول نافع – لأنها جواب للنفي الذي قبلها، وهو قولهم: (ما كنا نعمل من سوء) فالمعنى عملتم

(١) الآية ٢٨ .

السوء. ويدل على حسن الوقف على " بلى" إن بعدها " انّ " المكسورة، وهي مما يكسر في الابتداء . ولو تعلقت بما قبلها، ولم يكن قولا ولا قسما، لفُتحت. فكسرها يدل على أنها للابتداء بها. فالوقف على ما قبلها حسن إذ هي للابتداء. ولا يحسن الابتداء بـ " بلى " لأنها جواب لما قبلها.

وقد قال الأخفش وأبو حاتم وأحمد بن جعفر إن الوقف على " سوء " ويبتدأ بـ " بلى " . وليس هو الاختيار عند القراء .والاختيار الوقف على " بلى " على مذهب نافع للحجة التي ذكرنا.

والثاني : قوله تعالى : (لاَ يَبْعَثُ الله مَن يمُوتُ بَلَى وَعْدا عَلَيْه حَقا)[1] الوقف على " بلى يجوز - وهو قول نافعَ وغيره - لأنها جواب للنفى الذى قبلها ، وهو قوله : (لا يبعث الله من يموت) فالمعنى بلى يبعثهم الله، ثم حذف لدلالة " بلى " عليه . والاختيار على أن يقف على " حقا " لأن " وعدا" مصدر مؤكّد لما قبله، وهو إيجاب نفيهم، ولا يحسن التفريق بين التأكيد والمؤكد.

ولا يحسن الابتداء بـ " بلى" لأنها جواب لما قبلها .وقد أجازه الأخفش وأبو حاتم وأحمد بن جعفر.

ومن ذلك موضع فى سبأ: وهو قوله : (لاَ تَأْتِينَا السَّاعة قُلْ بَلَى وَربّى)[2] الوقف على " بلى " مروى عن نافع، وهو عند غيره لا يجوز لأن المضمر[3] بعد " بلى " قد ظهر وهو " لَتَأْتِيَنَّكُمْ "، ولأن القسم متصل بـ " بلى " فالوقف الجيد " لتأتينكم " ،وهو قول الأخفش.

---

(١) الآية ٣٨.

(٢) الآية ٣ .

(٣) فى الأصل: لأن الضمير بعد بلى المضمر بعد بلى، والواضح أنه كان يريد أن يضرب على العبارة الأول فنسى. وعلى هذا الأساس اعتمدت فى تغيير كلمة (الضمير) إلى" المضمر " فى بعض المواضع الآتية ، ويريد بها المحذوف أو المقدر.

ولا يحسن الوقف على " وربى " لأن " لتأتينكم " من جواب(لا تأتينا الساعة) ولأن اللام جواب القسم؛ فذلك ممتنع من وجهين .

ولا يحسن الابتداء بـ " بلى " لأنها جواب للنفى الذى قبلها ، وهو قوله : (لا تأتينا الساعة).

وقد أجاز قوم الابتداء بالقول إذا كان قبل " بلى " فى كل موضع ، لأن القول مستأنف ، وذلك نحو : (قل بلى وربى) و (قالوا بلى وربنا) و (قالوا بلى شهدنا) وشبه ذلك. وهو مذهب حسن. والذى تقدم ذكره من الوقف عليها أو على ما بعدها أشبَه لأنها مع القول جواب لما قبلها، وكلٌّ – إن شاء الله – صواب. وهذا الذى ذكرنا من الوقف على " لتأتينكم " إنما هو على قراءة "عَالِمُ" بالرفع، وأما من خفضه فلا يحسن الوقف دونه.

ومن ذلك موضع فى يس: قوله تعالى : (بِقَادِرٍ عَلَى أَنْ يَخْلُقَ مِثْلَهُم بَلَى وَهُوَ الْخَلَّاقُ الْعَلِيمُ)[1] الوقف على "بلى " حسن جيد بالغ – وهو قول نافع ومحمد بن عيسى – لأنها جواب الاستفهام الداخل على النفى قبلها (٢٠٤ ظـ) ، وهو قوله تعالى : (أَوَلَيْسَ الَّذى خَلَقَ السَّمَوات) والمعنى بلى يقدر على ذلك. ويدل على حسن الوقف عليها أن ما بعدها مبتدأ وخبر، وهو قوله : (وهو الخلاق).

ولا يحسن الابتداء بـ " بلى " لأنها جواب ما قبلها. وقد أجازه أبو حاتم،وهو ضعيف.

ومن ذلك موضعان فى الزمر : الأول : قوله تعالى: (فَأَكُونَ مِنَ الْمُحْسِنِينَ * بَلَى قَدْ جَاءَتْكَ آيَاتِى)[2] الوقف على " بلى " لا يجوز لأن الفعل المضمر بعدها قد ظهر، فهى وما بعدها جواب للجملة التى فيها " لو " فى قوله : لَوْ

---

(١) الآية ٨١ .

(٢) الآية ٥٨ – ٥٩ .

أنَّ اللهَ هَدَانِي)[1] والمعنى بلى هداك . وقام قوله : (قد جاءتك آياتى) مقام "هَداك" لأن إتيان الآيات هدى لمن هداه الله. وجاز أن تقع " بلى " جوابا لـ "لو" وما بعدها لأنه غير واجب، فصار كالنفى الذى هو غير واجب والتمام (مِنَ الْكَافِرِينَ).[2] وقد يجوز أن تكون " بلى " جوابا للنفى فى قوله: (وإنْ كُنتُ لَمِنَ السَّاخِرِين)[3] لأن " إنْ " عند الكوفيين بمعنى " ما " ، واللام بمعنى " إلا" والتقدير وما كنت إلاّ من الساخرين، فيكون التقدير بلى كنت من الساخرين فتقف على " بلى " فى هذا التقدير،وتبتدئ بـ (قد جاءتك آياتى) على طريق التقرير والتوبيخ. ولا يحسن الابتداء بـ " بلى " لأنها جواب لما قبلها على القولين جميعا. والقول الأول أقوى فى نفسى من أجل تمكن المعنى، والثانى أقوى من أجل النفى الذى قبلها، فتكون جارية على أصولها المتقدمة.

والثاني : قوله : (لِقَاءَ يَوْمِكُمْ هَذا قَالُوا بَلَى وَلَكِنْ حَقَّتْ كَلِمَةُ الْعَذَابِ)[4] الوقف على " بلى " حسن لأنها جواب الاستفهام الداخل على النفى قبلها، وهو قول الخزنة: (أَلَمْ يَأْتِكُمْ رُسُلٌ مِنْكُمْ) والمعنى قالوا : بلى أتتنا الرسل. وهو قول نافع وغيره.

وقيل: الوقف الجيد على قوله : (عَلَى الكَافِرِينَ) لأن " بلى " وما بعدها قول الكفار، ولا يفرق بين بعض القول وبعض. ومن جعل (ولكن حقت) من قول الملائكة حسن له الوقف على " بلى " . ولا يحسن الابتداء بـ " بلى " لأنها جواب لما قبلها.

---

(١) سورة الزمر ، الآية ٥٧ .

(٢) يريد تمام الكلام عندها . فيكون الوقف التام عليها .

(٣) الآية ٥٦ .

(٤) الآية ٧١.

ومن ذلك موضع في " غافر " : وهو قوله تعالى : (رُسُلُكُمْ بالبيِّنَاتِ قَالُوا بَلَى)[1] الوقف على " بلى " حسن بالغ لأنها جواب الاستفهام الداخل على النفي قبلها، وهو قول الخزنة: " أوَلَمْ تَكُ تَأْتِيكُمْ رُسُلُكُمْ بالْبَيِّنَاتِ) فالمعنى قالوا : بلى أتتنا رسلنا بالبينات. ثم حذف ذلك لدلالة " بلى " عليه. ويدل على حسن الوقف على " بلى " أن ما بعدها قول مستأنف من خزنة النار، وهو قوله : (فَادْعُوا) ولا يحسن الابتداء بها لأنها جواب لما قبلها.

ومن ذلك موضع في " الزخرف " : وهو قوله " (سِرَّهُمْ وَنَجْوَاهُمْ بَلَى)[2] الوقف على " بلى " حسن جيد بالغ لأنه جواب قوله : (لاَ نَسْمَعُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَاهُمْ) فالمعنى بلى نسمع ذلك. ويدل على حسن الوقف على " بلى " أن ما بعدها مبتدأ ، وهو قوله : (وَرُسُلُنَا لَدَيْهِمْ) فـ " رسلنا" مبتدأ، و " لديهم يكتبون " الخبر. والاختيار الوقف على " يكتبون " لأن (ورسلنا لديهم) جملة معطوفة على جملة.

ومن ذلك موضعان في " الأحقاف " : الأول: قوله تعالى: (بِقَادِرٍ عَلَى أن يُحْيِيَ الْمَوْتَى بَلَى إنَّهُ)[3] الوقف على " بلى " حسن جيد بالغ - وهو قول نافع - لأنه جواب للاستفهام الداخل على النفي قبلها، وهو قوله تعالى : (أوَ لَمْ يَرَوْا أنَّ الله الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ) والمعنى بلى يقدر على ذلك . ويدل على حسن الوقف على " بلى " أن بعدها " إنّ " المكسورة، وهي مما يكسر في الابتداء. ولا يحسن الابتداء بـ " بلى " لأنها جواب لما قبلها.

(٢٠٥ و) والثاني : قوله : (ألَيْسَ هَذَا بِالْحَقِّ قَالُوا بَلَى وَرَبِّنَا)[4] الوقف على " بلى " لا يحسن لأن القسم مرتبط بـ " بلى" كالذي في "الأنعام" .

---

(١) الآية ٥٠ .

(٢) ٨٠.

(٣) الآية ٣٣ .

(٤) الآية ٣٤ .

البالغ على " وربنا " – وهو قول نافع . ويبتدأ بالقول مستأنفا . و "بلى" هنا جواب الاستفهام الداخل على النفى قبلها، وهو قوله : (أليس هذا بالحق) وقد ذكرنا قول من رأى الابتداء بالقول إذا كان قبل " بلى " فهذا منه.

ومن ذلك موضع فى " الحديد " : قوله تعالى: (أَلَمْ نكُن معَكُمْ قَالُوا بَلَى وَلَكِنَّكُمْ)[1] الوقف على " بلى " حسن– وهو قول نافع – لأنها جواب الاستفهام الداخل على النفى قبلها، وهو قوله : (ألم نكن معكم) فالمعنى قالوا بلى كنتم معنا. ثم حذف لدلالة " بلى " عليه .

وقيل : الوقف التام [على](بِاللهِ الْغَرورُ) لأن " بلى " وما بعدها قول المؤمنين للمنافقين ، ولا يُفَرّق بين بعض القول وبعض . وقد مضى له نظائر فيما تقدم.

وفيه قول ثالث، وهو الابتداء بـ " قالوا " لأن القول مستأنف : وقد تقدم أيضا ذكر هذا. وفيه بُعْد لأن " قالوا " وما بعدها جواب لما قبل ذلك .

ومن ذلك موضع فى " التغابن " : وهو قوله : (أن لَّن يُبْعَثُوا قُلْ بَلَى وَرَبِّى لَتُبْعَثُنَّ)[2] الوقف على " بلى " لا يحسن لأن المضمر بعد [ها] قد ظهر فلا يحسن الوقوف دونه، وهو قوله: " لتبعثن " فهو كله من جواب (أن لن يبعثوا) ولا يحسن الوقف على " وربى " لأن " لتبعثن " من جواب (أن لن يبعثوا) ولأن اللام جواب القسم. وقد روى عن نافع الوقف على " وربى ". وليس بجيّد لما ذكرنا. و " بلى " جواب النفى فى قوله : (أن لن يبعثوا).

والابتداء بـ " بلى " جائزٌ على مذهب من أجاز الابتداء بالقول، وإن كان جوابا، إذ القول مستأنف. وليس هو بالاختيار عندى لأنه – وإن كان مستأنفا – فلا يخرج من أن يكون جوابا للنفى الذى قبله، والجواب مرتبط بما هو

(١) الآية ١٤ .

(٢) الآية ٧ .

جواب له. وقد تقدم نظير هذه الآية. وهو قوله: (قل بلى وربى لتأتينكم) فى سبأ. والوقف الحسن (بِمَا عَلِمْتُمْ) والتمام (على اللهِ يَسِيرٌ) ويبعد الوقف على " لتبعثن " لأن ما بعده معطوف عليه.

ومن ذلك موضع فى " الملك " وهو قوله : (أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَذِيرٌ * قَالُوا بَلَى قَدْ جَاءَنَا نَذِيرٌ)[1] الوقف على " بلى " لا يحسن لأن المضمر بعده قد ظهر، فهو كله جواب لما قبله، وأيضا فإن (بلى قد جاءنا نذير) من قول الكفار كله، ولا يفرق بين [قول] بعض الكفار وبعض. فالوقف الحسن على " نذير " وأتم منه "كبير".

ويجوز الابتداء بـ " قالوا " على مذهب من أجاز ذلك . وقد تقدم ذكره.

وقد أجاز قوم الوقف على " بلى " . وهو عندى بعيد لما ذكرت لك.

ومن ذلك موضع فى " القيامة " : وهو قوله تعالى : (أن لَنْ نَجْمَعَ عِظَامَهُ * بَلَى قَادِرِينَ عَلَى)[2] الوقف على " بلى " لا يحسن لأن " قَادرين " حال من الفاعل المحذوف بعد " بلى بل نجمعها قادرين على أن نسوّى بنانه " فـ "بنانه" التام الحسن لأن " على " وما بعده متصل بـ " قادرين"، و " قادرين" حال من الضمير المحذوف، والمضمر متصل بـ " بلى " ،وكلاهما جواب النفى الذى تقدم، وهو قوله (أن لن نجمع عظامه) فالكلام مرتبط بعضه ببعض. والتمام (أَنْ نُسَوِّىَ بَنَانَهُ). ولا يحسن الابتداء بـ " بلى " لأنها جواب لما قبلها. وقد روى (٢٠٥ هـ) عن نافع الوقف على " بلى " ، وهو قول أبى حاتم ، وليس بقوى لما ذكرنا من الحال.

---

(١) الآيتان ٨ ، ٩.

(٢) الآيتان ٣ ، ٤ .

ومن ذلك موضع فى " الانشقاق " : وهو قوله تعالى : (أن لَّنْ يَحورَ ۞ بَلَى إنَّ رَبَّهُ)[1] الوقف على " بلى " حسن جيد بالغ لأنها جواب للنفى قبلها، وهو قوله : (أن لن يحور) أى لن يرجع بعد موته، فالمعنى بلى يحور أى يرجع إلى الآخرة. ويدل على حسن الوقف على " بلى " أن بعدها " إنّ " المكسورة، وهى مما يبتدأ بها، وتكسر فى الابتداء . وقد مضى له نظائر. ولا يحسن الابتداء بـ " بلى " لأنها جواب لما قبلها.

فافهم جميع ما رسمت لك فى " بلى " .

ولك فى جميع ذلك أن لا تقف على " بلى " وتصلها بما قبلها وما بعدها، وتُعَدّيها إلى تمام آخر بعدها، لكن الاختيار ما ذكرته، فقِس على ذلك تُصِب إن شاء الله.

---

(١) الآيتان ١٤ ، ١٥ .

(نعم)

فأما " نعم " فلم تقع فى القرآن إلا فى أربعة مواضع، الوقف عليها حسن جيد.

وهى حرفان فى " الأعراف " : قوله تعالى : (فَهَلْ وَجَدْتُم مَّا وَعَدَ رَبُّكُمْ حَقًّا قَالُوا نَعَمْ) [1] وقوله : (إن كُنَّا نحْنُ الْغَالبين ◦ قَالَ نَعَمْ) [2] ومثله فى "الشعراء " [3] والرابع فى " الصافات " : (قُلْ نَعَمْ) [4] وكلها جواب للاستفهام الذى قبلها وتصديق له.

والوقف عليها فى الأولى من " الأعراف " حسن مختار لأنه لا خطاب بعدها، والكلام تام عليها غير متصل بما بعده.

والثلاثة الباقية يحسن وصلها بما بعدها وترك الوقف عليها ، لأن بعدها خطاب متصل بها وبما قبلها. ألا ترى أن بعدها فى الثانى من " الأعراف " وفى " الشعراء ": " وأنكم" وبعدها فى الصافات : (وَأَنْتُمْ دَاخِرُونَ) : ابتداء وخبر فى موضع الحال من المضمر الذى فى الفعل المحذوف بعد " نعم " والتقدير نعم تبعثون وأنتم داخرون أى صاغرون ، أى تبعثون فى هذه الحال، فوَصْلُها بما بعدها أحسن. ومثله الثانى فى " الأعراف " و " الشعراء ". فهذه الثلاثة الوقف عليها ووصْلها بما بعدها جائزان حَسَنَان.

والأول من " الأعراف " الوقف عليه أحسن إذ لا خطاب بعده، فافهمه.

وللجواب بـ " نعم " و " لا " حكم لم يتقدم أصله، نذكره ها هنا ليتم به الفائدة، ويكمل به الكتاب.

---

(١) الآية ٤٤.

(٢) الآيتان ١١٣ ، ١١٤ .

(٣) الآية ٤٢ .

(٤) الآية ١٨ .

ذكر الجواب بـ " نعم " و " لا " وحكمهما

اعلم أن " نعم " و " لا " حرفان وُضعا للجواب. فـ " نعم " عِدَة وتصديق لما قبلها ، وقد تقدم ذكر ذلك. و " لا " نفى لما قبلها وردّ له.

ولغة أشياخ قريش فى " نِعم " كسر العين، وبذلك قرأ الكسائى، وهى لغة كنانة أيضا. وروى عن عمر رضى الله عنه قال : لا تقولوا : نَعَمْ، وقولوا : نَعِمْ، يريد أن " نَعَم " بالفتح اسم للمال،[1] و " نَعِمْ، بالكسر هو الجواب، ففرّق بالحركتين بين معنيين. وروى عنه أنه سمع رجلا يقول : نَعَم، بالفتح، فقال: نَعَم المال، ولكن نَعِمْ. وهما لغتان مشهورتان.

فإذا قيل: أزيد فى الدار ؟ فجوابه " نعم " ، إن كان فيها ، و " لا " إن لم يكن فيها . وإذا قال : أزيد فى الدار أو عمرو ؟ وأتى بـ " أو " ، فالجواب " نعم " إن كان أحدهما فيها أو " لا " إن لم يكن واحد منهما فيها، لأن المعنى فى السؤال أأحد هذين فى الدار، لأن " أو " إذا أتت بعد الاستفهام فإنما يُسأل بها عن أحد الاسمين مبهما، فكأن السائل إذا أتى بـ " أو " مع الاستفهام فإنما أشكل عليه (٢٠٦ و) فلم يَدْرِ : هل فى الدار أحد أم لا ، فجوابه " نعم " أو " لا " .

ولو جئت بـ " أم " فى موضع " أو " فقلت : أزيد فى الدار أم عمرو ؟ لكان الجواب بلفظ أحد الاسمين لا غير، لأن السائل بـ " أم " قد علم أن أحدهما فى الدار ولم يَدْرِ عينه، فالجواب : زيد ، أو عمرو: أيهما فى الدار أتى بلفظه . ولا يحسن هنا " نعم " أو " لا " لأن " أم " مع الألف كـ " أىّ " فإذا قال : أزيد فى الدار أم عمرو، فالمعنى أيهما فى الدار، لم يجاوب بـ " نعم " ولا بـ " لا " ولا يجاوب [إلا] باسم من هو فى الدار، لأنه لم يسأل بـ " أم " إلا وقد

---

(١) المال : الإبل .

ثبت عنده أن أحدهما فى الدار. فـ " أو " تدل على أحد الاسمين مبهما و " أم " تقتضى الإيضاح فى ذلك المبهم. وتقول على هذا الأصل: أزيد أفضل أم عمرو ؟ وكأنه قد صح عندك [أن] فى أحدهما فضلا ولم تدر بمن هو، فكأنك قلت: أيهما أفضل ؟ فالجواب باسم الفاضل منهما. ولو جئت بـ " أو " فى هذا لم يجز حتى تأتى باسم ثالث معهما[1] يقع فى التفاضل، فتقول، أزيد أفضل أو عمرو أم خالد؟ كأنك قلت : أحد هذين أفضل أم خالد؟ والجواب فى هذا: أحدهما ، إن كان أحد الأولين أفضل ، أو خالد، إن كان هو أفضل. ولو لم تأت بـ " خالد " لم يحسن لأنه يصير المعنى أحد هذين أفضل،وهذا كلام [ناقص] لأن " أفعل " لا ينفرد . و " أو " مع " هل " بمنزلة "أم " لا فرق بينهما ، بخلاف كونهما مع الألف.

ولهذا الباب أحكام وأصول يطول شرحها، ويكثر تصرّفها، وفيما أشرت إليك منه كفاية، إذا تدبرته وأمعنت النظر فيه، فهو باب غريب لطيف المعنى، فأفهمه تُصِب الصواب إن شاء الله.

تم

لله الحمد ، وعلى نبيه الصلاة والسلام ،وسائر النبيين ، آمين، فى منتصف ربيع الأول من شهور سنة سبعين بعد الألف من الهجرة النبوية.

---

(١) فى الأصل : معه لم ، تحريف .

محتويات الكتاب